@Tafsircenter

المختصر النافع لرواية الخُلّانِ عن نافع

من طرق الطيبة والشاطبية والعشر الصغير

عثمان بن علي بندو

www.tafsir.net

مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center For Qur'anic Studies

المعلومات والآراء المقدَّمة هي للكتّاب، ولا تعبّر
بالضرورة عن رأي الموقع أو أسرة مركز تفسير

ملخص البحث:

تُعَدّ القراءات العشر خلاصة اختيارات قرّاء الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في الأمصار الإسلامية كما نقلها قرّاءُ التابعين ثم القرّاء المؤتمنون بعدهم رَحِمَهُمُ اللَّهُ، وتُعتبر سُنّة البلد وإجماع أهله الأصلَ المقدَّم في الاختيار، وهو في القراءات القرآنية يشبه عمل أهل المدينة في الفقه، كما قال ربيعة الرأي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ألْف عن ألْف أحبّ إليَّ من واحدٍ عن واحد»؛ ولهذا اقتصر أكثر القرّاء المحقّقين من أهل هذا الفنّ في كتبهم ومنظوماتهم على سبعة قرّاء أو عشرة قرّاء ثم راويَيْن عن كلّ قارئ، وعلى هذا جرى عملُ الأمّة وحظي بالقبول وثبت في الشاطبية وطيّبة النشر، إلا ما حفظه أهل المغرب الإسلامي من طرق نافع العشرة، فأمّا رواية ورش فهي ليست سُنّة أهل المدينة ولا طريقتهم، والكلام عن اختيار نافع لهذه القراءة أو أنها اختيار ورش عرضها على نافع ليزكّيها ليس موضعه هنا، وأمّا سُنّة أهل المدينة التي كان يُقرأ بها في الصلوات في المسجد النبوي ويُبدأ بها تعليم الصبيان فهي ما اشتُهر عن قالون عن نافع من الشاطبية وطيّبة النشر، وله في ذلك خُلّان أشهرهم إسحاق المسيّبي وإسماعيل بن جعفر الأنصاري، وقد اختار المحقّقون رواية قالون وتركوا غيرها؛ لأنه لم يخرج عن إجماع أهل بلده وتمسَّك بالأثر، ولكني حاولتُ في هذا البحث أنْ أُبيِّنَ الخلاف بين الخُلّان الثلاثة وأجمعَ بين قراءاتهم في قراءة واحدة من جميع طرقهم: الشاطبية والطيّبة والعشر النافعية، وأوضّح ما يُحتمل عندي أنه خروج عن سُنّة أهل المدينة، أسأل الله -عز وجل- أن يَقبل مِنّي وينفعني به وينفع غيري، والحمد لله رب العالمين، وصلى اللهُ وسلّم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

مقدمة:

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وأصحابه ومَن والاه، أمّا بعد:

أجمعت الأمّة على أنّ الرواية وموافقة الرّسم والعربية هي شروط القراءة الصحيحة، ثم اتّفق المحقِّقون وهم يدوّنون كيفيات القراءة على اختيارات عشرة من الأئمة برزوا في هذا الفنّ وصارت اختياراتهم طريقة الأمصار التي يعيشون فيها، وهو معنى قول ابن مجاهد: «كان لابن محيصن اختيار في القراءة على مذهب العربية، فخرج به عن إجماع أهل بلده؛ فرغب الناس عن قراءته وأجمعوا على قراءة ابن كثير لاتّباعه»، فالقاعدة الأُولى والأصل المتّبَع هو اختيار أئمة الأمصار الذي يُبدأ به التعلُّم ويُؤمّ به في الصلوات ورَضِيَتْ به العامة وقبِلتْه؛ ولهذا كانت أشهر كتب القراءات أيسرها كالسّبعة والتيسير والكافي والتجريد وتلخيص العبارات والإرشاد والتذكرة والعنوان وغيرها؛ لاقتصارها على سُنّة الأمصار المشهورة، ثم ازداد التيسير بنَظْم الشاطبية لحظوة النَّظْم، واكتمل اتفاق الأمّة بنَظْم الدّرة المضيئة وطيّبة النشر، وعلى ذلك العمل إلى اليوم.

وحافظ المغرب الإسلامي على روايات نافع نصًّا وأداءً، ومنها رواية إسحاق وإسماعيل عنه، وعلى طريق العتقي عن ورش والقاضي عن قالون، وعُمدتهم في ذلك كتاب (التعريف) للداني، وأَفْتَت اللجنة العلمية لمراجعة

مصحف المدينة النبوية بشذوذ هذه الروايات والطرق الزائدة وعدم تواترها، غير أنّ هذه الطرق العشر التي بالغ المغاربة في حفظها والاعتناء بها لا يمكن أن نمنع القراءة بها، وإني قد رأيتُ أنّ رواية إسحاق وإسماعيل لا يمكن أن تخرج عن إجماع أهل المدينة، وأنّ ابن الجزري لم تَفُتْه هذه الروايات والطُّرق، فعدم تضمينها في النشر والطيّبة مبنيّ على أُسس علمية، وأنّ اختيار الجمهور روايةَ قالون جاء بعد تمحيص ودراسة ومقارنة بين هذه الروايات الثلاث أيّها توافق إجماع أهل البلد، فاستعنتُ بالله -عز وجل- للجمع بين هذه الروايات في رواية واحدة، وقد كنتُ جمعتُ رواية ورش من طريق الأزرق من الشاطبية والطيّبة والعشر الصغير في منظومتي (الأنيسة في اختلاف الطرق الثلاثة النفيسة)، وليس بين الأزرق والعتقي خلاف يُعتبر، وجمعتُ طريق الأصبهاني من الطيّبة والعشر الصغير وفعل ذلك غيري، ولكن لم أطّلع -حسب علمي- على مَن جمعَ بين الروايات الثلاث، ولِمَ لا؟ والأسانيد متواترة والأسباب متضافرة، وهل يمنعنا من جمعها أنها روايات متفرّقة؟ بل إن الاختلاف بين الثلاثة قليل وعملهم عمل أهل المدينة وهم الخُلّان من قرّاء المدينة قرؤوا على نافع، بل إنّ لي في الرغبة إلى جمعها سببًا أسمى وهو توحيد الأمّة، وإني لَأَرْجُو أن أكون ذاك، وما هدفي من هذا السّبق إلا أن أنال وَعْد الرحمن الرحيم الذي قال: ﴿سَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ﴾، وقال سبحانه: ﴿وَفِي ذَٰلِكَ فَلۡيَتَنَافَسِ ٱلۡمُتَنَٰفِسُونَ﴾.

إشكالية البحث:

الإشكالية التي نطرحها هي: **هل يمكن الجمع بين رواية قالون وإسحاق وإسماعيل في رواية واحدة؟**

أهداف البحث:

- الجمع بين رواية قالون من الشاطبية والطيّبة والعشر الصغير ورواية إسحاق وإسماعيل من العشر الصغير.

- توحيدها مع رواية قالون من الطيّبة لتتوحّد القراءة بسُنّة أهل المدينة.

- دراسة الانفرادات التي انفرد بها كلُّ راوٍ من الثلاثة أو أحد طُرقه والحُكم عليها.

سبب اختياري لهذا الموضوع:

- معرفة العِلّة في تركِ ابن الجزري أو الشاطبي أو الداني وكثير مثلهم رواية إسحاق المسيّبي وإسماعيل بن جعفر عن نافع واكتفائهم برواية قالون طريقةً لأهل المدينة.

- دراسة الخلافات بين هؤلاء القرّاء الثلاثة عن نافع ومقارنتها.

منهج البحث:

منهجي في هذا البحث تحليلي، أدرس مسائل الخلاف فما يمكن الجمع بينه من المسائل جمعته، وما رأيت أن أختار فيه وجهًا واحدًا اخترته؛ كاختياري

الفتح لهم جميعًا في باب الفتح والإمالة إلا في كلمات مخصوصة، واختياري الاقتصار على المشهور في هاءات الكناية والياءات الزوائد، ملتزمًا في بحثي كلِّه بالاختصار، وسمّيته: (**المختصر النافع لرواية الخُلّان عن نافع**).

خطة البحث:

وقد جاء هذا البحث في مقدّمة، وثلاثة عشر مبحثًا، وخاتمة، وقائمة للمصادر. أمّا **المقدمة** فلبيان إشكالية البحث وأهدافه... إلخ، وأمّا المباحث فجاءت كالآتي:

المبحث الأول: صلة ميم الجمع.

المبحث الثاني: صلة هاء الكناية.

المبحث الثالث: مراتب المدّ.

المبحث الرابع: أحكام الهمز المفرد.

المبحث الخامس: أحكام الهمزتين من كلمة.

المبحث السادس: أحكام الهمزتين المتّفقتين من كلمتين.

المبحث السابع: أحكام النقل.

المبحث الثامن: أحكام الإظهار والإدغام.

المبحث التاسع: حروف قربت مخارجها.

المبحث العاشر: أحكام النون الساكنة والتنوين.

المبحث الحادي عشر: الفتح والإمالة.

المبحث الثاني عشر: ياءات الإضافة وياءات الزوائد.

المبحث الثالث عشر: أحكام فرش الحروف.

وأمّا **الخاتمة** فلذِكْر أهم نتائج البحث.

أسأل اللهَ التوفيق والقبول، والحمد لله في أوّله وآخره، وصلى الله وسلّم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين بإحسان إلى يوم الدِّين.

المبحث الأول: صلة ميم الجمع:

وأنا مقتصر على بيان ما اختلفوا فيه، فأقول: اتفق الخُلّان قالون وإسماعيل وإسحاق في باب ميم الجمع، ولكن اتفاقهم يحتاج إلى بيان، ففي الشاطبية:

وصل ضمّ ميم الجمع قبل محرَّك دراكًا وقالون بتخييره جلا

جاء في تقريب الشاطبية: «يعني أنّ قالون رُوي عنه في ضمّ ميم الجمع وجهان: خيّر فيهما القارئ إن شاء ضمّها ووصلها واوًا كابن كثير، وإن شاء قرأ بإسكانها كالجماعة»[(١)].

وكذلك في طيبة النشر:

وضمَّ ميمِ الجمع صِلْ ثَبتٌ درا قبل مُحرّك وبالخلف برا

قال ابن الناظم في الشرح المنسوب له: «فإنّ أبا جعفر وابن كثير وقالون بخلاف عنه يَصِلون ضمّ ميم الجمع من ذلك وشبهه بواو، أي: حالة الوصل»[(٢)].

---

(١) تقريب الشاطبية، إيهاب فكري، المكتبة الإسلامية، مصر، الطبعة الثانية، ص٤٨.

(٢) شرح طيبة النشر في القراءات العشر، أحمد بن الجزري، تحقيق: عادل رفاعي، مجمع الملك فهد، السعودية، ٢٠١٤، (١/ ٣٩٩).

وكذلك نقلت الطرق العشر النافعية، قال الداني في التعريف: «كان إسماعيل والمسيّبي وقالون يخيّرون بين ضمّ ميم الجمع وبين إسكانها في جميع القرآن»[(١)].

غير أن هذا العموم انتفى باختيار الداني الضمّ لنفسه، ثم لم يمنع بعد ذلك الإسكان لمن شاء، ثم فصّل فاختار الإسكان لطرق معينة والضم لطرق أخرى، ومن طريق أبي عون الضمّ عند الهمزة وعند الميم وعند آخر الفواصل إذا لم يحُل بين الميم وبينهنّ حائل والإسكان فيما سوى ذلك، وهذا الذي في التعريف، ونظمه الشيخ ابن غازي في التفصيل، فمدلول حرمي وهم قالون وإسحاق وإسماعيل يقرؤون ميم الجمع بالوجهين، والداني اختار الضمّ ولم يمنع الإسكان، ثم اختار الإسكان لابن عبدوس عن إسماعيل ولابن سعدان عن إسحاق ولأبي نشيط والقاضي عن قالون، والباقون بالضمّ، ولأبي عون ما ذكرنا.

والذي جرى عليه العمل عند المغاربة التفصيل، قال الشيخ الجزولي: «اعلم أنّي بالإسكان قرأتُ ميم الجمع للمروزي والقاضي وابن سعدان وابن عبدوس، وبالضمّ للجمّال ونجل إسحاق والمفسّر... وأبو عون على التفصيل

(١) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، تحقيق: محمد السحابي، مطبعة الفضيلة، المغرب، ١٩٩٥، ص٤٤.

المذكور في التفصيل، ولم آخذ بالحكم الأول في التفصيل، أي: القول الذي هو التخيير لهم، ولا ما اختاره الحافظ من الضمّ في الجميع»[(١)].

فهو لم يأخذ بوجه التخيير للجميع على الإطلاق، ولم يأخذ باختيار الداني الضمَّ، بل أخذ بالإسكان لأهل الإسكان -كما يطلق عليهم المغاربة- وبالضمّ لأهل الضمّ.

ولكن بالجمع بين الطرق والروايات، يظهر -والله أعلم- أنّ وجه التخيير هو الأَوْلى، خاصة إذا ذكّرنا بمنهجنا وهو الجمع بين روايات أهل المدينة عن نافع في رواية واحدة.

(١) أنوار التعريف لذوي التفصيل والتعريف، محمد الجزولي، تحقيق: عبد الحفيظ قطاش، دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠٠٤، ص٢٨.

المبحث الثاني: صلة هاء الكناية:

وها هنا اختلف الخُلّانُ عن نافع، ولكن قبل ذكر الخلاف وكيفية الجمع بين اختلاف الرواة سنذكر ما جاء في الشاطبية والطيبة، فإنّ قالون قرأ بقصر هاء الكناية خلافًا لقاعدته في الكلمات التي جمعها ابن بري في الدرر اللوامع، فقال:

واقصر لقالون يؤدّه معا ... ونؤته منها الثلاث جُمعا
نولّه ونصله يتّقه ... وأرجه الحرفين مَعْ فألقه

وبالوجهين في ﴿يَأْتِهِ﴾ قال:

وصِل بطه الها له مِن يأته ... على خلاف فيه عن رواته

وزاد في الطيبة قصر هاء ﴿تُرْزَقَانِهِ﴾، قال الشيخ إيهاب فكري: «وقوله: ﴿تُرْزَقَانِهِ﴾، يريد قوله تعالى: ﴿طَعَامُ تُرْزَقَانِهِ﴾ في يوسف، قصرها قالون وعيسى بخلاف عنهما»[1].

والعشر النافعية متّفقة مع الشاطبية في رواية قالون، وكذلك تتفق مع الطيبة إلّا في ﴿تُرْزَقَانِهِ﴾ فتُقرأ بالصِّلة فقط، وزادت العشر النافعية رواية إسحاق وإسماعيل، فاتفق إسحاق مع قالون فقرأ بقصر كلّ ما قصر قالون وخالفهما إسماعيل فقرأ كلّ ذلك بالصِّلَة، قال ابن غازي في التفصيل:

(١) تقريب الطيبة، إيهاب فكري، المكتبة الإسلامية، مصر، الطبعة ١، ٢٠٠٦، ص٧٧.

واقصُر لقالون وإسحاق معا ... يؤدّه والأخوات جُمَعا
والوصل عنهما بياتِهْ فضّلا ... .

فبالجمع بين الروايات، فللخُلّان الوجهان في يؤدّه وأخواتها كالوجهين في ﴿يَأْتِهِ﴾، وتدخل معها ﴿تُرْزَقَانِهِ﴾ أيضًا، والله أعلم، ثم تأمّل الحكمة في ثبوت الخلاف في ﴿يَأْتِهِ﴾ وكيف يسّر الجمعَ بين هذه الطرق.

ثم لهم أحكام خاصّة في كلمات مخصوصة وهي التي جمعها ابن غازي في التفصيل:

والوصل عنهما بياتِهْ فضّلا ... ثم لإسحاق **وأشركْه** صِلا
ومن **تولّاه عليه** حيثما ... لنجل سعدان إمام العُلما
ويرضه له ولابن جعفر ... ومن أُحيل فرضي لم يُخفَر

وذكر في الفرش:

والاصبهاني وابن ذا الإمام ... ضمّا به انظر كيف في الأنعام
وها **لأهله امكثوا** بالضمّ ... معًا لإسحاق الغزير العلم

قال في التعريف: «وقرأ المسيّبي وحده: ﴿وَأَشْرِكْهُ فِيٓ أَمْرِى﴾ بصلة الهاء بواو، وقرأ الباقون بترك صلتها»[1].

(١) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٩٩.

وقال في حكم ﴿تَوَلَّاهُ﴾: «قرأ المسيبي في رواية ابن سعدان من قراءتي على أبي الفتح: ﴿أَنَّهُۥ مَن تَوَلَّاهُ﴾ بصلة الهاء بواو، وقرأ الباقون بحذفها»[(١)].

وقال في حكم ﴿عَلَيْهِ﴾: «وقرأ المسيّبي في رواية ابن سعدان بصلة الهاء بياء من قوله: ﴿عَلَيْهِ﴾ حيث وقع، ما لم تَلْقَ الهاءُ ساكنًا»[(٢)].

وقال في حكم ﴿يَرْضَهُ﴾: «وقرأ إسماعيل والمسيبي في رواية ابن سعدان: ﴿يَرْضَهُ لَكُمْ﴾ في الزمر بصلة الهاء بواو، وقرأ الباقون بحذفها»[(٣)].

وقال في حكم ﴿لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ﴾: «وقرأ المسيّبي في روايتيه: ﴿لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ﴾ هنا -أي: في طه- وفي القصص بضمّ الهاء في الوصل ضمّة مختلسة، وقرأ الباقون بكسرها فيه كسرة مختلسة»[(٤)].

فهذه الهاءات كلّها لم تشتهر عن نافع إلّا من رواية إسحاق عنه، وأكثرها من طريق ابن سعدان عن إسحاق، وشارك إسماعيلُ ابنَ سعدان في ﴿يَرْضَهُ﴾.

فانفرد إسحاق عن نافع بصلة هاء ﴿وَأَشْرِكْهُ﴾ وضم هاء ﴿لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ﴾، وانفرد إسماعيل وابن سعدان بصلة الهاء في ﴿يَرْضَهُ﴾، وانفرد ابن سعدان عن

(١) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص١٠١.
(٢) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٧٧.
(٣) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص١٨٨.
(٤) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٩٩.

إسحاق بصلة هاء ﴿مَن تَوَلَّاهُ﴾ و﴿عَلَيْهِ﴾ حيث وقعَت، وهم في ذلك كلِّه موافقون لقراءة ابن كثير مخالفون لنافع وللجمهور، ويوافق المسيبي قراءة حمزة في ﴿لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓاْ﴾، ولولا ما ثبتَ مِن نقلِ محمد بن إسحاق عن أبيه ومِن نقْلِ إسماعيل لقلتُ أنها اختيارات من ابن سعدان من قراءته على سُليم قراءة حمزة ومن قراءته على أهل مكة، فقد جاء في ترجمة ابن سعدان: «كان ابن سعدان رَحِمَهُ ٱللَّهُ ثقةً عالمًا بالنحو والعربية، أخذ القراءات عن أهل مكة والمدينة والشام والكوفة والبصرة، ونظر في الاختلاف، وكان ذا عِلْم بالعربية»، وقيل عنه: «وكان يُقرئ بقراءة حمزة، ثم اختار لنفسه ففسد عليه الفرع والأصل، إلا أنه كان نحويًّا»، وقال عنه ابن الجزري: «وله اختيار لم يخالف فيه المشهور، ثقة عدل»[(١)].

فهو في النقل ثقة ضابط، ولكنّ بعض أهل العلم ذمّ اختياراته لنفسه إذ كان نحويًّا، ولكن الداني في جامع البيان ذكر صِلة الهاء في كلمة ﴿عَلَيْهِ﴾ ونسبها إلى «أبي عمر عن الكسائي عن إسماعيل وابن سعدان وخلف عن المسيّبي»[(٢)]، والصّلة في ﴿وَأَشْرِكْهُ فِيٓ أَمْرِى﴾ لابن سعدان وخلف عن المسيبي، والصّلة في (تَوَلَّاهُ) لابن سعدان، وقال: «ولم أجد لذلك أثرًا في رواية أحمد من أصحاب المسيبي».

(١) الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، محمد بن سعدان، تحقيق: محمد خليل الزروق، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة ١، ٢٠٠٢، ص٢٥.

(٢) جامع البيان في القراءات السبع، عثمان الداني، تحقيق: عبد المهيمن الطحان ومَن معه، جامعة الشارقة، الإمارات، الطبعة ١، ٢٠٠٧، ص٤٦٢.

وخلف قرأ على المسيبي وهو صاحب اختيار فهو من القراء العشرة، وقرأ ابن سعدان على سليم عن حمزة، وأبو عمر الدوري قرأ على إسماعيل بقراءة نافع، وكذلك قرأ على الكسائي عن إسماعيل كما في جامع البيان، فلعلّ ذلك اختيار من اختيارات وافقت طريقة أهل العراق، وقد ذكر ابن مجاهد في السبعة: «وكذلك رَوى الكسائي عن إسماعيل بن جعفر عن نافع في قوله: ﴿عَلَيْهِ﴾ أنه كان يصل الهاء بياء في كلّ القرآن».

ويوافق ابن سعدان وإسماعيل قراءة الكسائي في ﴿يَرْضَهُ﴾، قال ابن مجاهد: «وقرأ نافع في رواية الكسائي عن إسماعيل، وابن جماز رَوى أيضًا عن نافع: ﴿يَرْضَهُو لَكُمْ﴾، وكذلك قال خلف عن المسيبي وقال ابن سعدان عن إسحاق المسيبي عن نافع: مشبع أيضًا»[1]، ولابن جماز الصّلة من قراءته على أبي جعفر كما في طيبة النشر، وإسماعيل قرأ على ابن جماز قراءة أبي جعفر.

ألَا يشير هذا إلى أنّ الإشباع في هذه الكلمات غير مشهور عن نافع، ولا هو من سُنّة أهل المدينة، ونحن لا ننكر أنه مرويّ عن نافع، لكنّه من جملة قراءاته التي لم يكن يمنع أحدًا أن يقرأ بها عليه، أمّا أن تكون من اختياره الذي ثبت عنه في المدينة ففيه نظر، والذي أختاره في رواية الخُلّان عن نافع أنّ هذه انفرادات لا يصحّ العمل بها، والعمل بأصل قراءة نافع أَوْلى، فترْكُ الصلة في ذلك كلِّه وترك

(١) السبعة في القراءات، أحمد بن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢، ص٥٦٠.

الضمّ مع الاختلاس في ﴿لِأَهۡلِهِ ٱمۡكُثُوٓاْ﴾ هو الصواب إن شاء الله، والله تعالى أعلى وأعلم.

وكذلك آخذ في هاء ﴿بِهِ ٱنظُرۡ﴾ فقد ورد في التعريف ضمّها للأصبهاني ولمحمد بن إسحاق عن أبيه، وكذلك في النشر للأصبهاني، فإن كان الوجه ثابتًا للأصبهاني لعدم ورود خلاف عنه فيه، فإنّ ابن إسحاق انفرد بذلك عن أبيه وعن بقية الرواة، فكسرُها أصحّ، والله أعلم.

المبحث الثالث: مراتب المدّ:

اشتهر المغاربة بمراتب في المدّ من العشر الصغير، قال الشيخ الجزولي: «اعلم أنّ مراتب المدّ عن أئمة العشر على حسب ما رويناه ثلاثة: وسطى وصغرى وكبرى، الوسطى للمروزي فقط، والكبرى للأخوين وهما الأزرق والعتقي، والصغرى لمن بقي»[(١)].

فللأزرق والعتقي ثلاث أَلِفات في المنفصل والمتصل واللازم، وللمروزي التوسط في المتصل واللازم والقصر والتوسط في المنفصل، وللباقين القصر في المنفصل وفويق القصر في المتصل واللازم.

قال شيخ الجماعة عبد الرحمن بن القاضي في تقييده: «وأمّا المدّ المشبع نحو ﴿ٱلسَّمَآءِ﴾ و﴿ٱلدَّوَآبِّ﴾ وشبهها، فأخذنا فيه بالمراتب الثلاث»[(٢)]، ولم يذكر المنفصل لأنّ القصر مرويّ عن المشارقة، والمشارقة لا يقصرون المتصل وأغلبهم يختارون فيه التوسّط أو الإشباع ويختارون الإشباع في اللازم، ولهذا ذكرهما ابن القاضي ليبيّن صحة تفاوت المراتب فيهما، وقد أطال ابن الجزري في بيان مراتب المدّ المنفصل والمتصل في كتاب النشر، وكذلك في بيان

(١) أنوار التعريف لذوي التفصيل والتعريف، محمد الجزولي، ص٣٢.

(٢) تقييد بعض القراءات العشرية النافعية، عبد الرحمن بن القاضي، تحقيق: أيوب أعروشي، مجلة معهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية، العدد ٠٢، ديسمبر ٢٠٢٢، ص١٠٠.

الاقتصار على مرتبة إشباع اللازم، وأثبته في الطيبة، فقال: «وأشبِع المدّ لساكن لَزِمْ»، قال الشيخ محمود خليل الحصري: «وأمّا اللازم فالقرّاء مجمِعون على مدّه مدًّا مشبعًا قدرًا واحدًا، لكن اختلفت آراء أهل الأداء في تعيين هذا القَدْر المجمع عليه، فالمحقّقون منهم على الإشباع والأكثرون على إطلاق تمكين المدّ فيه، والذي استقر عليه عملنا هو الأول»[(١)].

وبناء على قول الشيخ الحصري وبمجموع الطرق الواردة من الطيبة والشاطبية والعشر النافعية يجوز تفاوت مراتب المدّ للخُلّان عن نافع، والمقدّم في اللازم الإشباع تبعًا لتحقيق ابن الجزري.

وليس من طرق نافع العشرة ولا من طريق الشاطبية مدّ التعظيم، وقد ذكره في الطيبة، فقال: والبعض للتعظيم عن ذي القصر مدّ، أي أنّ الآخذين بالقصر في المنفصل إذا قرؤوا نحو قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ يمدّون المدّ المنفصل هنا للتعظيم، وبمجموع الطرق فيجوز لأصحاب القصر جميعًا الإتيان بمدّ المنفصل للتعظيم.

وليس من طرق نافع العشرة ولا من طريق الشاطبية القصر في عين ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ و﴿عٓسٓقٓ﴾، قال الشيخ الرحامني في تكميل المنافع: «وفي مدّ عين

(١) القراءات العشر من الشاطبية والدرة، محمود خليل الحصري، مكتبة السنّة، مصر، الطبعة ١، ٢٠٠٣، ص٤٨.

وجهان: الإشباع والتوسط، وبهما قرَأت للعشرة مع تقديم الإشباع، كما قال الشاطبي: وفي عين الوجهان والطول فضّلا»[(١)].

ولكنّ القصر ثابت من طريق الطيبة لكلّ القرّاء، حيث قال: ونحوُ عين فالثلاثة لهم.

فتجوز الأوجه الثلاثة عن الخُلّان عن نافع بمجموع الطرق كلها واتباعًا لِما حقّقه ابن الجزري، والله أعلم.

(١) تكميل المنافع في قراءة الطرق العشرة المروية عن نافع، محمد الرحامني، تحقيق: أيوب أعروشي وأيوب بن عائشة، مطبعة الفضيلة، المغرب، الطبعة ١، ٢٠١٧، ص١٧٥.

المبحث الرابع: أحكام الهمز المفرد:

أمّا الهمز المفرد فإنهم متّفقون على تحقيقه من جميع الروايات ومن كلّ الطرق ما عدا كلمات مخصوصة أذكر ما اختلفوا فيها: فأمّا كلمة: ﴿ٱلْمُؤْتَفِكَٰتُ﴾ في التوبة والحاقة و﴿ٱلْمُؤْتَفِكَةَ﴾ في النجم، فذكرها الشاطبي بالتحقيق؛ لأنها رواية أبي نشيط، ذكر في الإرشادات الجلية: «والمؤتفكات... بالإبدال لورش والسوسي»[(١)]، فلم يذكر الشاطبي الإبدال لقالون، وكذلك في العشر النافعية التحقيقُ لأبي نشيط والإبدالُ للحلواني، قال الأزرواليّ: «والْمُؤْتَفِكَاتُ بالبدل لورش والحلواني»[(٢)].

غير أنّ ابن الجزري ذكر الوجهين في النشر لقالون جميعًا من طريقي أبي نشيط والحلواني، قال في الطيبة: «وافق في مؤتفك بالخلف بر»، قال الشيخ إيهاب فكري: «أي: وافق قالون المُبدِلِين بخلاف عنه في إبدال (مُؤْتَفِكَة) المفرد، و(مُؤْتَفِكَات) الجمع»[(٣)]، وصرّح الأستاذ أبو بكر بن مهران بالإبدال لقالون، فقال: «وقالون لا يهمز الْمُؤْتَفِكَة والْمُؤْتَفِكَات»[(٤)].

---

(١) الإرشادات الجلية في القراءات السبع من طريق الشاطبية، محمد محيسن، دار محيسن، مصر، الطبعة ١، ٢٠٠٥، ص٣٠٩.

(٢) تقريب النشر في الطرق العشر، محمد الأزرواليّ، تحقيق: أيوب بن عائشة والحسن المهتدي، منشورات وزارة الأوقاف، المغرب، الطبعة ١، ٢٠٢١، (١/ ٤٥٥).

(٣) تقريب الطيبة، إيهاب فكري، ص٩٩.

(٤) الغاية في القراءات العشر، أحمد بن مهران، تحقيق: محمد الجنباز، دار الشواف، السعودية، الطبعة ٢، ١٩٩٠، ص١٥٨.

وقرأ إسحاق وإسماعيل بالتحقيق كأحد وجهي قالون، وكلهم يقرؤون بالإبدال في همز ﴿مُّؤۡصَدَةٌ﴾ فجاز إذن القراءة بالوجهين لهم جميعًا بمجموع الطرق، والله أعلم.

وتابع المسيبي ورشًا في إبدال كلمة ﴿بِئۡرٍ﴾ في قوله تعالى: ﴿وَبِيرٖ مُّعَطَّلَةٖ﴾ في الحج لا غير كما ذكر الداني في التعريف، ثم أضاف: «وقرأ قالون وإسماعيل بتحقيق الهمز في جميع ما تقدّم»[(١)].

وقال في جامع البيان: «ورَوى ذلك عن المسيبي نصًّا ابنه محمد وابن سعدان»، فأثبت الداني هذا الوجه نصًّا وأداءً، ثم أضاف: «ورَوى ابن جبير وأبو عمارة عن المسيبي أنه همزها»[(٢)]، وذكر نحوه ابن مجاهد في السبعة، وقد أجمعوا جميعًا على إدغام ﴿رِءۡيَا﴾ وإبدال ﴿مُّؤۡصَدَةٌ﴾ و﴿يَأۡجُوجَ وَمَأۡجُوجَ﴾، وانفرد قالون عنهم بإبدال ﴿ٱلۡمُؤۡتَفِكَةَ﴾، فيصحّ أن يكون المقدّم عنهم جميعًا التحقيقُ في ﴿بِئۡرٍ﴾، وهو المنقول عن المسيبي من طرق أخرى، ويكون وجه الإبدال ثانيًا من رواية المسيّبي وقد وافق فيه ورشًا، والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٥٣.

(٢) جامع البيان في القراءات السبع، عثمان الداني، ص١٣٨٤.

المبحث الخامس: أحكام الهمزتين من كلمة:

أمّا الهمزتان من كلمة فمذهب قالون «تسهيل الهمزة الثانية مع إدخالِ أَلفٍ بينهما في الأنواع الثلاثة»[(١)]، من الشاطبية والطيبة، وزاد ابن الجزري وجهًا آخر في الطيبة، قال في المغني: «تسهيل الهمزة الثانية بينها وبين الواو بدون إدخال... قال ابن الجزري:

والمدّ قبل الفتح والكسر حجرْ ... بن ثق له الخلف وقبل الضمّ ثرْ
والخلف حز بي لُذ..... ..... »[(٢)].

وهذان الوجهان اجتمَعَا في العشر النافعية من روايات الخُلّان عن نافع، قال في تفصيل العقد:

وقبل غير ضمّة قد أدخلا ... حرميهم في ذي اثنتين فيصلا
وقبلها إسحاق والمفسّر ... وقد وفت بالمروزي الدرر

قال في التعريف ذاكرًا مذاهبهم: «يُدخِلون ألفًا بين المحقَّقة والمليَّنة ما لم تكن الهمزة مضمومة، فإن كانت مضمومة فالمسيبيُّ وابن فرح عن إسماعيل،

(١) المزهر في شرح الشاطبية والدرة، محمد خالد منصور ومن معه، دار عمار، الأردن، الطبعة ٢، ٢٠٠٦، ص١٠٣.

(٢) المغني في رواية قالون، رضا العلواني، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، الطبعة ١، ٢٠٠٥، (٢/ ١٣).

وأبو نشيط عن قالون يُدخِلون قبلها ألفًا»[(١)]، فالمسيّبي وأبو نشيط عن قالون كما في الدرر اللوامع والشاطبية، وابن فرح عن إسماعيل يسهِّلُون الثانية ويُدخِلون ألفًا في الأنواع الثلاثة، والحلواني والقاضي عن قالون وأبو الزعراء عن إسماعيل يُدخِلون ألفًا بين المفتوحتين وبين المفتوحة والمكسورة، ولا يُدخِلون بين المفتوحة والمضمومة، فالوجهان مرويّان كما ذكر ابن الجزري في طيبة النشر عن قالون، وهما كذلك إذا جمعنا رواية المسيبي وإسماعيل، فتصحّ القراءة إذن بالوجهين جميعًا من رواية الخُلّان عن نافع كما في طيبة النشر، وبذلك يصير الخلاف في كلمة (أَؤُشْهِدُوا) غير معتبر.

يبقى لنا في هذا الباب مسألتان: الأولى ما ورد في كلمة ﴿أَبِمَّة﴾ فإنهم جميعًا متفقون على تسهيل الهمزة الثانية، وزادت الطيبة وجهًا ثانيًا وهو «إبدال الهمزة الثانية ياءً مكسورة»[(٢)]، وزادت طرق نافع العشرة وجه الإدخال من رواية إسحاق المسيبي ومن طريق ابن فرح عن إسماعيل، قال المقرئ محمد بن أبي جمعة الوهراني في نظمه:

وآئمـــة فافصـــل لبيبًـــا مبيّنـــا ولا فصل للباقين فاعلمه واعملا

(١) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٥٧.

(٢) المغني في رواية قالون، رضا العلواني، ص١٣.

فالمرموز لهم باللام والميم وهما ابن فرح وإسحاق قرؤوا بالإدخال، فيصير لنا بذلك وجهان من طرقهم، وبمجموع الطرق يصير لنا ثلاثة أوجه في ﴿أَيِمَّةً﴾: التسهيل بغير إدخال، والتسهيل مع الإدخال، والإبدال ياء.

أمّا المسألة الثانية فهي مقدار مدّ الإدخال، فقد ورد النصّ بجواز الوجهين القصر والمد، واختار ابن الجزري القصر ومَن تبعه من المشارقة واختار المغاربة المدّ، أمّا ابن الجزري فقد فَصَّل المسألة في النشر، وبيّنَ وجود خلاف فيها بين أصحاب المدّ كابن شريح والمالقي على أنه مِن قبِيل المتّصِل، وبين قول الجمهور أنه المدّ الطبيعي لا غير، واستدلّ بقول الأستاذ أبي بكر بن مهران أنّ الألِف إنما أُتي بها للحجز، والحجز يحصل بهذا القَدْر من المدّ ولا حاجة إلى الزيادة، وتمسَّك المغاربة بالمدّ، قال شيخ الجماعة في مشكلات السبع في حكم ﴿أَأَنذَرْتَهُمْ﴾: «وقالون والبصري بالتسهيل مع الإدخال وإشباعه»[1]، وهذا الذي سمعته من الشيخ محمد الشريف السحابي -أطال الله عمره- في شرحه لتفصيل عقد الدرر: «والمدّ هنا الفاصل بين الهمزتين فيه الوجهان: الإشباع والقصر، ولم يذكره الناظم، ولكن بالرجوع إلى الدرر، فيقول:

والخلف في المدّ لمّا تغيرا ... ولسكون الوقف، والمدَّ أرى

(١) مشكلات السبع، عبد الرحمن بن القاضي، تحقيق: فهد المغذّوي، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية، العدد ١٢، نوفمبر ٢٠١١، ص٣٥٨.

والمدّ هو الذي جرى به العمل، قال ابن القاضي في الفجر الساطع:

والجمع بين المدّ والإدخال هو الصحيح قل من الأقوال
لأنه قُرئ بالإشباع في المذهب المختار لا نزاع

قال: وجرى به العمل عندنا بفاس، وأضاف السحابي: ولا عذر لمن أنكر وجه الإشباع دون بحث أو إحاطة بالمسائل، فوجه المدّ مقروء به بالإسناد الصحيح المتواتر في المغرب».

المبحث السادس: أحكام الهمزتين المتفقتين من كلمتين:

اتفق الرواة عن قالون من طريق الشاطبية وطيبة النشر والعشر النافعية، وكذلك رُوي عن إسحاق وإسماعيل إسقاط الهمزة الأولى من المفتوحتين من كلمتين، وتسهيل الهمزة الأولى من المضمومتين والمكسورتين، واتفقوا على الإدغام في ﴿لِلنَّبِيءِ إِنۡ﴾ و﴿ٱلنَّبِيءِ إِلَّا﴾ بالأحزاب، وقال ابن الجزري فيهما: «والصحيح قياسًا ورواية ما عليه الجمهور من الأئمة قاطبة وهو الإدغام، وهو المختار عندنا الذي لا نأخذ بغيره، والله أعلم»[(١)].

وكذلك اتفقوا عن قالون على وجودِ وجهٍ ثانٍ في ﴿بِٱلسُّوٓءِ إِلَّا﴾ في سورة يوسف، ففي الشاطبية: «وجه ثان هو إبدال الأولى واوًا وإدغامها في الواو قبلها»[(٢)]، وفي الطيبة: «فقرأ قالون والبزي بالسُّوءِ بالإدغام»[(٣)]، وفي العشر النافعية: «والمروزي والقاضي بالإدغام، ثم تسهيل الأُولى، والحلواني مثلهما في الوجهين المذكورين»[(٤)]، أمّا إسحاق وإسماعيل فليس لهما إلّا الإدغام، قال

(١) النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، تحقيق: خالد أبو الجود، دار المحسن، الجزائر، الطبعة ١، ٢٠١٦، (٢/ ٣٧١).

(٢) المزهر في شرح الشاطبية والدرة، محمد خالد منصور ومن معه، ص١٠٩.

(٣) تقريب الطيبة، إيهاب فكري، ص٩٦.

(٤) تكميل المنافع في قراءة الطرق العشرة المروية عن نافع، محمد الرحامني، ص١٥٢.

الشيخ الجزولي بعد أن ذكر مذهب ورش وقالون: «والباقون فيه بالإدغام فقط»[(١)].

فهذا هو المشهور عن نافع من رواية الخُلّان عنه، وقد وردت عن قالون أوجه أخرى مختلفة، ذكرها المحقّق ابن الجزري في النشر وحكمَ على جميعها بالانفراد ولم يُقرئْ بها، وهي كالآتي:

- «وقد انفرد سبط الخياط في كفايته عن الفرضي عن ابن بويان عن قالون بإسقاط الأولى من المضمومتين، كما يسقطها في المفتوحتين»[(٢)]، وتوسّع ابن مهران في مذهب سبط الخياط، قال ابن الجزري: «وانفرد ابن مهران عن ابن بويان بإسقاط الأولى من المتفقتين في الأقسام الثلاثة، فخالف سائر الرواة عنه، والله أعلم»، وهو مذهب أبي عمرو، وليس بمشهور عن قالون ولا عن نافع.

- وهناك مذهب آخر وهو إبدال الثانية واوًا أو ياءً خفيفة الكسر، جاء في النشر: «وانفرد بذلك في المضمومتين والمكسورتين سبط الخياط في المبهج عن الشذائي عن ابن بويان في رواية قالون، وترجم عن ذلك بكسرة خفيفة وضمة خفيفة، ولو لم يغاير بينه وبين التسهيل بين بين لقيل أنه يريد التسهيل، ولم أعلم أحدًا رَوى عنه البدل في ذلك غيره، والله أعلم»[(٣)].

(١) أنوار التعريف لذوي التفصيل والتعريف، محمد الجزولي، ص٥٨.

(٢) النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، (٢/ ٣٧١).

(٣) النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، (٢/ ٣٧٥).

ولم يوافق صاحبَ المبهج أحدٌ عن قالون كما ذكر ابن الجزري، إلا أنّ ابن مجاهد حكى مذهبًا عن نافع وهو إبدال الأولى واوًا في المضمومتين، ومذهبًا آخر عن خلف عن إسحاق عن نافع بإبدال المضمومة الأولى واوًا وضمّها في موضع ﴿أَوْلِيَآؤُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ وإبدال المكسورة الأولى ياءً وكسرها، نحو ﴿هَٰٓؤُلَآءِ إِن كُنتُم﴾[(١)].

وهذا كلّه مما ذكرنا لا يُعمل به عند القراء باتفاق، إلا مذهبًا ذكره الداني في جامع البيان والتعريف وذكره ابن الجزري في النشر على أنه انفرادة ولم يعتدّ به، فالمغاربة من العشر الصغير ما زالوا يعملون به، قال ابن الجزري في النشر: «وانفرد الداني عن أبي الفتح من طريق الحلواني عن قالون بتحقيق الأولى وتسهيل الهمزة الثانية من المضمومتين والمكسورتين»[(٢)]، وهو كأحد وجهي ورش.

ولبيان هذه المسألة وجب نقل كلام الداني في كتابيه، فأمّا في جامع البيان، فقال: «وفي رواية الحلواني عن قالون من قراءتي على أبي الفتح الضرير: بتحقيق الهمزة الأولى وتليين الثانية»[(٣)]، ثم ذكر إسقاط الأولى من المفتوحتين للخُلّان

(١) السبعة في القراءات، أحمد بن مجاهد، ص١٣٦.
(٢) النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، (٢/ ٣٧١).
(٣) جامع البيان في القراءات، عثمان الداني، ص٥٢٥.

وقال: «وبذلك قرأت في رواية الحلواني عن قالون على أبي الحسن بن غلبون ومن طريق ابن عبد الرزاق، وعلى ذلك أكثر أهل الأداء بروايته».

أمّا في التعريف الذي هو عمدة العشر النافعية، فقال الداني: «وقرأ ورش والحلواني عن قالون بتسهيل الهمزة الثانية من الهمزتين المتّفقتين بالفتح والكسر والضمّ من كلمتين»[(١)]، ثم أضاف الوجه الثاني للحلواني كالجماعة عن قالون: «وقد قرأت على غير أبي الفتح للحلواني مثل ما قرأت لأبي نشيط والقاضي»، وشدّد بعدها على صحّة الوجهين عن قالون: «والروايتان عنه صحيحتان»[(٢)].

والدّاني أستاذ المحقّقين، واسع الرواية، ومؤلّفاته هي عُمدة المحقّقين في القراءات والرسم، ومنهم الشاطبي وخاتمة المحققين ابن الجزري الذي اعتمد عليه في مسائل كثيرة لدعم موقفه من اختلاف وجوهها، ولم يوافقه في بعض المسائل ومنها هذا الانفراد، وإنه ينبغي للمشتغل بعلم القراءات أن يدرك أهمية طريقة أهل البلد واختيارهم، فمنه تفرّعَت الروايات والطرق، ثم تفرّعَت المدارس القرائية عن كلّ طريق، فنتج عن تفرّقهِم اختلاف الأوجه في المسألة الواحدة، واشتهرت أوجه دون أخرى بناء على اشتهار كلّ مدرسة، فالمدرسة

(١) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٥٨.

(٢) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٥٩.

المصرية عن ورش أشهر من المدرسة المغربية والعراقية والشامية؛ لأن مصر كانت دار ورش، ثم تلميذه أبي يعقوب الأزرق، وكذلك اختيار نافع لأهل المدينة الذي أخذ به تلاميذه عنه وأخصّهم قالون وإسحاق وإسماعيل، فإنهم نقلوا عن نافع اتفاقًا الإسقاط في أُولى المفتوحتين من كلمتين وتسهيل الأُولى من المضمومتين والمكسورتين؛ ولهذا ترك ابن الجزري العمل بالوجه الثاني عن الحلواني عن قالون رغم تصريح الداني بصحته، ثم إنه لم يُرْوَ إلا عن الداني، فلو كان مشهورًا عن قالون أو عن نافع لورد في مصنّفات بعض أهل التحقيق، ثم إنه الوجه المشهور عن ورش، وصرّح الداني بأنّ أكثر أهل الأداء يُسقطون الأُولى من المفتوحتين.

ولمّا كان هدفنا من هذا المختصر الجمع بين روايات الخُلّان؛ فإني أرجو الصواب في ترك هذا الوجه الثاني للحلواني والعمل بما اتفق عليه الخُلّان جميعًا عن نافع، والله تعالى أعلى وأعلم.

المبحث السابع: أحكام النقل:

ليس للخُلّان نقل عن نافع كورش، إلا أنهم اتفقوا معه في كلمات مخصوصة، فاتفقوا على النقل في ﴿رِدْءًا﴾ وفي ﴿ءَالْئَنَ﴾ في موضعي يونس، وسنذكر -إن شاء الله- الوجه الثاني لإسماعيل، واتفق أحمد المفسّر عن إسماعيل في النقل في ﴿الئنَ﴾ كورش، واتفقوا على النقل في ﴿عَادًا الأُولَى﴾ بالنجم على خلاف في همز الواو لأنهم من أهل التحقيق، ولابن الجزري إضافة في هذا الباب سنبيّنها إن شاء الله تعالى.

فأمّا كلمة ﴿ءَالْئَنَ﴾ فاتفقت الشاطبية والطيبة وطرق نافع العشرة عن قالون، وكذلك من رواية إسحاق وإسماعيل في أحد وجهيه على النقل فيها، والوجه الثاني لإسماعيل التحقيق، قال الشيخ البوجليلي في التبصرة: «وقوله تعالى: ﴿ءَالْئَنَ﴾ في الموضعين التسهيل والبدل فيه لكلّهم مع النقل، ويزيد إسماعيل الوجهين أيضًا مع عدم النقل»[1] فيكون لهم جميعًا التسهيل في همزة الوصل أو إبدالها بالمدّ أو بالقصر مع النقل ﴿ءَالانَ﴾، ولإسماعيل وجه آخر وهو التسهيل والإبدال طولًا مع التحقيق ﴿ءَالْئَنَ﴾.

(١) التبصرة في قراءة العشرة، محمد البوجليلي، تحقيق: حسين وعليلي، دار ابن حزم، لبنان، الطبعة ١، ٢٠١٣، ص١٧٦.

وقد ورد هذا الوجه أيضًا من رواية قالون، قال ابن الجزري في النشر: «وانفرد الحمامي عن النقاش عن أبي الحسن الجمال عن الحلواني عن قالون بالتحقيق فيها كالجماعة، والله أعلم»(١).

وهذا الوجه ضعّفه ابن الجزري لانفراده، غير أنه يُستأنس به في مذهبنا للجمع بين الروايات الثلاث، فيكون للخُلّان عن نافع الوجهان في ﴿ءَالْئَنَ﴾ موضعي يونس: النقل والتحقيق.

وأمّا كلمة ﴿الئنَ﴾ في قوله تعالى: ﴿قَالُوا الئنَ جِئتَ بِالحَقِّ﴾ وغيرها فقرأها الجماعة بالتحقيق إلا المفسّر عن إسماعيل فقرأها بالنقل كورش، قال الحافظ في التعريف: «وتابعه ابن فرح عن أبي عمر عن إسماعيل على إلقاء الحركة في قوله: ﴿الئنَ جِئتَ﴾، و﴿فَالئنَ بَاشِرُوهُنَّ﴾، و﴿الئنَ خَفَّفَ اللهُ عَنْكُم﴾، وما كان مثله في لفظه خاصّة»(٢).

والنقل ثابت عن ورش وإسماعيل وكذلك في قراءة أبي جعفر، وهي أشبه بموضعي يونس إلا أنهما مستفهمان، ولمّا ذكر صاحب المستنير النقل في ﴿الئنَ﴾ في سورة البقرة أشار إلى موضعي يونس مباشرة كأنهما مسألة واحدة، فقال: «وافقهم في الموضعين من يونس المسيبي وإسماعيل غير الولي وأبي

(١) النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، (٢/ ٤٢٨).
(٢) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٥٥.

طاهر، وأبو نشيط عن قالون والحلواني غير طريق الحمامي عنه»[(١)]، وإني أتيت بهذا النص للاستئناس على ما رُمت من قياس، وكِلا الموضعين يصحّ فيهما الوجهان جميعًا عن الخُلّان عن نافع، والله تعالى أعلم.

واتفقوا على النقل في ﴿عَادًا الأُولَى﴾ من الشاطبية والطيبة لقالون ومن العشر الصغير لقالون وإسحاق وإسماعيل، غير أنّ قالون يهمز ﴿عَادًا اللُّؤْلَى﴾ وهم لا يهمزون ﴿عَادًا اللُّولَى﴾، هذا الذي في التعريف، وزِيدَ على التعريف وجه ترك الهمز لأبي عون الواسطي عن الحلواني عن قالون، قال الشيخ ابن غازي:

..... والواسطي لم ينحُ للإمام
قالون في الواو بلولى النجم .....

وهذا الذي عليه العمل عند المغاربة، قال الشيخ البوجليلي: «اعلم -وفقني الله وإياك- أنّ همز الواو في ﴿عَادًا الأُولَى﴾ لرواة قالون فقط ما عدا الواسطي، وأمّا إسحاق وابن جعفر فلا همز عندهما كورش والواسطي»[(٢)].

(١) المستنير في القراءات العشر، أحمد بن سوار، تحقيق: جمال الدين شرف، دار الصحابة للتراث، مصر، ٢٠٠٢، ص٢١٢.

(٢) التبصرة في قراءة العشرة، محمد البوجليلي، ص٢٣٥.

وقال صاحب الغاية: «﴿عَادًا الأُولَى﴾ مدغم مدني... قالون بهمزة إلا رواية أبي نشيط»[(١)]، فهو عنده كإسحاق وإسماعيل.

فينشأ من اختلافهم في الهمز وعدمه وَصْلًا اختلافهم في الابتداء، وقد ابتُدئ بمضمّن الشاطبية بأوجه ثلاثة كما ذكر الشيخ الضباع في الجوهر المكنون: «فإذا وقف على ﴿عَادًا﴾ وابتدأ بـ ﴿الأُولَى﴾ فله وجهان:

أحدهما: (اَلْوُلَى) بهمزة الوصل اعتدادًا بالأصل، فلام مضمومة فهمزة ساكنة.

وثانيهما: (لُوْلَى) بلام مضمومة من غير ألف الوصل قبلها اعتدادًا بحركة النقل، وبعدها همزة ساكنة.

وزاد أكثر أهل الأداء وجهًا ثالثًا وهو (الأُولَى) بردّ الكلمة إلى أصلها قبل النقل»[(٢)].

وبناء على وجه إبدال الهمزة زادَ ابن الجزري وجهين آخرين كما جاء في نظم التحفة الندية فيما زادَ لقالون في طيبة النشر على الشاطبية لصاحبه إبراهيم النائلي:

---

(١) الغاية في القراءات العشر، أحمد بن مهران، ص٤٠٣.

(٢) الجوهر المكنون في رواية قالون، عليّ محمد الضباع، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، ٢٠٠٦، ص٤١.

وانقـل بـواو بـدء عَـادًا اللـولى خمسـة أوجـه فكـن عقـولا

قال الناظم معلّقًا: «فثلاثة أوجه منها توافق ما في الشاطبية، ووجهان يزيدان، وهما:

- البدء بالنقل مع همز الوصل وبواو مدّية بعد اللام غير مهموزة (اَلُولَى).
- مثل الأول لكن يبدأ باللام وليس بهمزة الوصل (لُولَى).

هذا وقد ذكر الحافظ الداني في جامع البيان همزها عن ابن جبير عن إسماعيل وابن ذكوان عن المسيبي، «وقال ابن المسيبي عن أبيه عنه: أنه رجع عن همزها»[(١)]، ونقل أيضًا وجه ترك الهمز من طريق الواسطي عن الحلواني.

فيصحّ إذن بمجموع طرقهم الوجهان عند الوصل وخمسة أوجه عند الابتداء، والله أعلم.

(١) جامع البيان في القراءات، عثمان الداني، ص١٦١٢.

المبحث الثامن: أحكام الإظهار والإدغام:

اتفقوا في هذا الباب كثيرًا، واختلفوا في مواضع أغلبها انفرادات، وهو ما سنوضحه إن شاء الله.

أمّا دال (قَد) فالمشهور إظهارها عنهم في الحروف الثمانية، وهو المشهور عن قالون، وهو المروي عن إسحاق وإسماعيل كما في التذكرة لابن غلبون والمستنير لابن سوار وفي غيرهما، قال ابن الجزري: «وأظهرها الباقون عند حروفها الثمانية، وهم: ابن كثير وعاصم وأبو جعفر ويعقوب وقالون»[(١)].

قال الله -عز وجل-: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ سورة فاطر، فإنّ العارف بسنن القراءات وأصولها كابن الجزري يدرك أنه ليس لنافع في هذا إلّا الإظهار من سُنّة أهل المدينة.

وانفرد الحلواني والقاضي عن قالون بالإدغام وتفصيله في التعريف: «فقرأ ورش والحلواني من قراءتي على أبي الفتح في الضاد والظاء في جميع القرآن... ورَوى القاضي عن قالون بالإدغام في الضاد خاصة»[(٢)].

فإذا عُدنا إلى جامع البيان وجدناه ذكر الوجهين للثلاثة جميعًا في الظاء، والوجهين في الضاد عن قالون وإسحاق، إلا أنّ عبارته الأولى تقتضي شهرة

(١) النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، (٢/ ٦٠٢).

(٢) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٦٢.

الإظهار، قال: «وأظهر الدال عند الظاء نافع في غير رواية ورش، وقال: (وأظهر الدال عند الضاد نافع في غير رواية ورش)»[(١)]. وليس الإدغام بالمشهور عن قالون ولا عن نافع غير ورش، والصحيح الاكتفاء بوجه الإظهار من طرق الثلاثة جميعًا، والله أعلم.

وانفرد الأصبهاني وأبو الزعراء عن إسماعيل بإدغام الدال في الذال في ﴿وَلَقَد ذَّرَأۡنَا﴾ في سورة الأعراف كما جاء في التعريف، والإدغام مذهب أبي عمرو وحمزة والكسائي وخلف وهشام كما في النشر.

ولم يذكر لنافع في النشر سوى الإظهار، وكذلك لم يُشر إلى خلاف للأصبهاني فيها ولو على سبيل الانفراد أو الشذوذ، والله أعلم.

وأذكّر بطريقة نافع في القراءة، فقد كانت له طريقتان عامّة وخاصّة، «وقال الأعشى: كان نافع يسهّل القرآن لمن قرأ عليه، إلا أن يقول له إنسان: (أُريد قراءَتَك)»[(٢)].

فغير مستبعد أن تكون هذه من مجموع مرويات نافع التي أخذها عنه إسماعيل، وقد قرأ الكسائي على إسماعيل وخلف على المسيّبي، وكان نافع

(١) جامع البيان في القراءات، عثمان الداني، ص٦٢٩.

(٢) غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن الجزري، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة ١، ٢٠٠٦، (٢/ ٢٩٠).

كما وصفه ابن مجاهد في السبعة «لا يكاد يدغم إلا ما كان إظهاره خروجًا من كلام العرب إلا حروفًا يسيرة»، فهذا اختياره، وهي سُنّة أهل المدينة وطريقتهم، وأدغم الدال في الذال في النشر مَنْ ذكرت، ثم هي انفرادة وإن كان الداني في جامع البيان حكى عن ورش وقالون الوجهين فيها، غير أنه قال بعد ذلك: «وسائر أصحاب ورش وقالون سوى ما ذكرنا على الإظهار».

ولم يذكر في التذكرة والمستنير لإسماعيل غير الإظهار، وقال المالكي في كتاب الروضة في جميع ما ذكرنا من المواضع: «الباقون بالإظهار فيهنّ»[(١)]، ومنهم قالون وإسحاق وإسماعيل، فالصحيح الذي ينبغي أن يؤخذ به هو الإظهار في هذا الموضع قولًا واحدًا للخُلّان عن نافع، فذلك اختياره، ومَنْ نظر إلى منهجه في الإدغام والإظهار عرف سرّ ذلك، والله أعلم بالصواب.

وانفرد المسيّبي في رواية ابنه بإظهار الدال في التاء في موضع واحد ﴿قَد تَّبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ مِنَ ٱلۡغَيِّ﴾ في سورة البقرة كما جاء في التعريف، وذكَرَ في جامع البيان الوجهين عنه: الإظهار والإدغام، وقال عن الإظهار: «وهو الصحيح عندي إن شاء الله تعالى»[(٢)]، والجمهور على خلاف ذلك بإجماع، فإنّ هذا

(١) الروضة في القراءات الإحدى عشرة، الحسن المالكي، تحقيق: نبيل آل إسماعيل، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٩٩٤، ص٣٥١.

(٢) جامع البيان في القراءات، عثمان الداني، ص٦٣٠.

الوجه انفرد به المسيبي وحده، ولم يقل به أحد من القرّاء، وضعّفه ابن مجاهد حين قال: «وأمّا ما لا يجوز إظهاره فقوله: ﴿قَد تَّبَيَّنَ﴾، ﴿وَلَقَد تَّرَكْنَا﴾، ﴿وَقَالَت طَّآئِفَةٌ﴾، و﴿هَمَّت طَّآئِفَتَانِ﴾، وما أشبه ذلك مدغم كله، لا يجوز إلّا ذلك، على أنّ المسيّبي قد رَوى عنه ﴿قَدْ تَبَيَّنَ﴾ بإظهار الدال عند التاء، وهذا مما أخبرتك أن إظهاره خروج من كلام العرب، وهو رديء جدًّا لقرب الدّال من التاء»[(١)].

فهذا الوجه ضعيف رواية لانفراد المسيّبي به، وضعيف في اللغة، ولم يشتهر عن رواة نافع، وهو موضع واحد بالإظهار بينما بقية المواضع بالإدغام، والصحيح الأخذ بالإدغام وحده، والله أعلى وأعلم، قال صاحب الروضة: «واتفقت الجماعة على إدغامها في التاء بخلاف عن المسيبي، والذي قرأت له من هذه الطرق بالإدغام»[(٢)].

وللمسيبي انفرادات كانفراده بإدغام الدال في الصاد في ﴿وَلَقَد صَّرَّفْنَا﴾ والذال في التاء في ﴿إِذ تَّأْمُرُونَنَا﴾، ذكرها الحافظ الداني في جامع البيان، وانفرد كما في رواية ابن سوار في المستنير بإظهار الدال عند التاء حيث كانت.

---

(١) السبعة في القراءات، أحمد بن مجاهد، ص١١٥.

(٢) الروضة في القراءات الإحدى عشرة، الحسن المالكي، ص٣٥١.

والمتأمّل في كثير من مسائل الخلاف يدرك اضطراب المقرئين فيها؛ فبعضهم يقتصر على وجه وآخرون يأخذون بكلّ الأوجه، مما يدفعنا إلى التساؤل لماذا اختار شيخ الداني هذا الموضع وحده دون غيره، ولماذا اختار صاحب الكفاية الكبرى الإظهار للمسيبي في المواضع كلها: «فأمّا التاء فنحو ﴿قَد تَبَيَّنَ ٱلرُّشۡدُ﴾، و﴿لَقَد تَقَطَّعَ بَيۡنَكُم﴾، و﴿لَّقَد تَّابَ ٱللَّهُ عَلَى﴾، فأظهرها أبو حمدون والمروزي عن المسيّبي عن نافع في جميع القرآن»[(١)]، وكذلك صاحب المصباح الزاهر[(٢)].

وينفرد الحلواني أيضًا كما في التعريف من قراءة الداني على أبي الفتح بإدغام التاء في الظاء في ﴿كَانَت ظَالِمَةً﴾ وشبهها، وانفرادات الحلواني عن قالون مما خالف فيه غيره كثيرة، أمّا ابن الجزري فلم يلتفت إلى هذا الوجه عن الحلواني وقطع بالإظهار لقالون في النشر، وهذا يدلّ على أنّ هذه الانفرادات فيها نظر، خاصّة أنّ معظمها منقول عن أبي الفتح فارس بن أحمد، وهو الإمام الثقة الضابط الحاذق لا شكّ، لكنّ قراءة نافع كما ذكرنا على قسمين: مروياته التي لا يمنع عنها أحدًا، واختياره الذي كان يُقرئ به أهلَ المدينة، وأرى أنّ

(١) الكفاية الكبرى في القراءات العشر، محمد القلانسي، تحقيق: عثمان غزال، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة ١، ٢٠٠٧، ص١٣٣.

(٢) المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، المبارك الشهرزوري، تحقيق: إبراهيم الدوسري، دار الحضارة، السعودية، ٢٠١٤، (٢/ ١٥).

الإظهار لقالون وإسحاق وإسماعيل هو الذي يجب الالتزام به، والله أعلم بالصواب.

وانفرد محمد بن إسحاق عن أبيه كما في التعريف بإظهار التاء في موضع واحد، وهو ﴿أُجِيبَتْ دَعْوَتُكُمَا﴾، وفي الموضع الآخر ﴿أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ﴾ يقرأ بالإدغام، ولا خلاف بين المحقّقين في إدغام التاء عند الدال، قال ابن مجاهد: «وكذلك التاءات الساكنة لا يجوز إظهارها عند الدال»[(١)].

ونقل ابن سوار[(٢)] الإظهار في رواية أبي حمدون والمروزي عن المسيبي في الموضعين معًا، وكذلك صاحب المصباح الزاهر[(٣)]، وصاحب الكفاية الكبرى[(٤)]، ونقل الداني في جامع البيان عن ابن مجاهد مثل ذلك، ولكنه ذكر الإدغام له في كتابه السبعة في موضع يونس فقط، وهنا نسأل أيضًا: لماذا اختصّ التعريف بموضع واحد فقط؟

وحكى الداني في جامع البيان الإظهار في الموضعين عن قالون من طريق أبي سليمان وأبي نشيط والحلواني عنه، وهنا لا بدّ من توضيح، فقاعدة الحلواني

(١) السبعة في القراءات، أحمد بن مجاهد، ص١١٥.

(٢) المستنير في القراءات العشر، أحمد بن سوار، ص١٥٣.

(٣) المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، المبارك الشهرزوري، ص٢٦.

(٤) الكفاية الكبرى في القراءات العشر، محمد القلانسي، ص١٣٤.

التي ذكرها ابن مجاهد أنّ نافعًا «كان لا يدغم في القرآن شيئًا إلا (اتَّخَذتُم) وما كان من (الاتِّخَاذ)، فإنه يدغمه ويبيّن سائر القرآن»، لا يُعتمد عليها، والصحيح ما نقله جمهور المحقّقين، والإظهار في الموضعين ضعيف في القياس غير مشهور في الأداء، والإدغام أَوْلى لاجتماع طرق قالون وإسماعيل وطريق ابن سعدان عليه، ولي في ذلك أساسان أعتمد عليهما، أوّلهما قول المالكي: «واتفقت الجماعة على إدغام تاء التأنيث المقدم ذكرها في التاء والدال، ونحو ﴿أَثْقَلَت دَّعَوَا ٱللَّهَ﴾، و﴿أُجِيبَت دَّعْوَتُكُمَا﴾، و﴿وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ﴾، بخلافٍ عن المسيّبي، والذي يُعوّل عليه ما قدّمت ذِكْره»[(١)]. وثانيهما قول ابن الجزري: «وشذّ صاحب المبهج فحكى عن قالون من طريق الحلواني وابن بويان من طريق أبي نشيط إظهار تاء التأنيث عند الدال، ولا يصح ذلك، وكذلك إظهارها عند الطاء ضعيف جدًّا، والله تعالى أعلم»[(٢)]، وفي كلامهما كفاية، والله أعلم.

وانفرد الواسطي عن الحلواني وابن إسحاق عن أبيه بإظهار اللام من ﴿بَل﴾، و﴿قُلْ﴾ عند الراء حيث جاءت كما في التعريف، واتفقت الشاطبية والطيبة وغير مَن ذكرنا من طرق نافع العشرة على الإدغام، ولم يذكروا الراء من

(١) الروضة في القراءات الإحدى عشرة، الحسن المالكي، ص٣٥٧.

(٢) النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، (٣/ ٣٣).

حروف الخلاف، وعبارة التعريف مطلقة، وفَصَّل في جامع البيان فذكر الإظهار في ﴿بَلْ رَانَ﴾ أوّلًا دون سواها للمسيبي من طريقيه، ثم الإدغام له، ثم ذكر إظهار لام ﴿قُلْ﴾ و﴿بَل﴾ في الراء لأبي عون عن الحلواني ولابن إسحاق عن أبيه حيث وردَت، وعبارة ابن مجاهد في السبعة تدلّ على الإجماع على الإدغام وضعف الإظهار، قال عن نافع: «وأجمعوا أنه أدغم لام قُل في الراء مثل: ﴿قُل رَّبِّ﴾ إلّا شيئًا رواه أبو عون... أنه لم يدغم»[(١)]. وقد قطع الداني بالإظهار في جميع المواضع في التعريف وفيه نظر، فعبارة ابن سوار تدلّ على أنّ المسيبي وافق حفصًا في إظهار اللام عند الراء في ﴿بَلْ رَانَ﴾ فقط: «وأظهرها حفص والمسيبي غير هبة الله في ﴿بَلْ رَانَ﴾ وأدغما فيما بقي»[(٢)]، ونفس الحكم -أي الإدغام- في لام ﴿قُلْ﴾، وكذلك خصّص المالكي في الروضة الإظهار والإدغام معًا في موضع ﴿بَل رَانَ﴾ فقط[(٣)].

ويظهر التخصيص في ﴿بَل رَانَ﴾ دون غيرها في كلام صاحب التذكرة، والخلاف فيما سوى ذلك، قال: «وكلّهم أدغم اللام في الراء إلا حفصًا والمسيبي فيما رَوى عنه ابنه فإنهما أظهراها، ... والمسيبي يظهرها ولا يقف

(١) السبعة في القراءات، أحمد بن مجاهد، ص١١٤.
(٢) المستنير في القراءات العشر، أحمد بن سوار، ص ١٥٤.
(٣) الروضة في القراءات الإحدى عشرة، الحسن المالكي، ص٣٦٠.

عليها» ثم أضاف: «وكذا رَوى ابن المسيّبي عنه أنه يُظهِر الراء في قوله: ﴿بَلْ رَفَعَهُ ٱللَّهُ﴾ في النساء، وقوله: ﴿بَلْ رَبُّكُمْ﴾ في الأنبياء، ورَوى عنه غير ابنه الإدغام»[(١)]، وذكر التخصيص في موضع ﴿بَلْ رَانَ﴾ صاحب الكفاية الكبرى[(٢)].

ويظهر التخصيص أيضًا عن الحلواني في قول الأستاذ ابن مهران في المبسوط: «ورَوى الحلواني عن قالون عن نافع ﴿بَلْ رَانَ﴾ بإظهار اللام»[(٣)].

وذكر صاحب المصباح الزاهر: «وأظهرها حفص وأبو عمارة عن ابن سعدان في ﴿بَلْ رَانَ﴾ وأدغمها فيما بقي، وكذلك المروزي عن المسيّبي وأبو نشيط وأبو سليمان عن قالون، وأدغموها فيما بقي»[(٤)]، أي: أظهروا اللام في الراء في ﴿بَلْ رَانَ﴾ فقط وأدغموها فيما سوى ذلك، وقطع بالإدغام في لام ﴿قُل﴾ عند الراء.

فالمُحتمل أنّ ابن المسيّبي في ذلك متّبع لمذهب حفص إلا أنه لا يسكت، ولي في تأكيد احتمالي هذا دليل من جامع البيان، وهو قول الداني: «ورَوى ابن

(١) التذكرة في القراءات الثمان، طاهر بن غلبون، تحقيق: عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، مصر، ١٩٩٠، (٢/ ٧٥٨).

(٢) الكفاية الكبرى في القراءات العشر، محمد القلانسي، ص١٣٥.

(٣) المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن مهران، تحقيق: سبيع حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، سورية، ١٩٨١، ص١٠٢.

(٤) المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، المبارك الشهرزوري، ص٣٠.

واصل عن ابن سعدان عن المسيّبي عن نافع ﴿وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ﴾ بالإظهار، ولم يأتِ به غيره»[(١)]، وقال صاحب المصباح الزاهر: «وأظهر حفص والمسيّبي ﴿مَنْ رَاقٍ﴾»[(٢)].

والأصحّ في هذا كلّه ما أجمع عليه الرواة عن نافع وهو الإدغام، والله أعلم.

(١) جامع البيان في القراءات، عثمان الداني، ص٦٤٩.

(٢) المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، المبارك الشهرزوري، ص٣٥.

المبحث التاسع: حروف قربت مخارجها:

اختلفوا في بضعة مواضع، وسندرس -إن شاء الله- هذا الاختلاف وإمكانية الجمع بين الوجوه.

أمّا في ﴿يُعَذِّبْ مَن يَشَآءُ﴾ فقطع الشاطبي بالإدغام لقالون، ورَوى ابن الجزري في الطيبة الوجهين من طريقيه، وقال: «وكلاهما صحيح، والله أعلم»، واتفقت الشاطبية والطيبة على قراءة ﴿ٱرۡكَب مَّعَنَا﴾ لقالون بالوجهين.

ومن طرق نافع العشرة اختلفوا في الموضعين، قال الداني في التعريف: «فأمّا الذي في البقرة فقرأ ورش... وإسماعيل في رواية ابن فرح بإظهار الباء، والباقون بالإدغام»[(١)]، فقطع للثلاثة عن نافع بالإدغام عدا إسماعيل فَلَهُ الوجهان، وزاد المالكي وجه الإظهار لقالون من طريق الحلواني في الروضة، وقد ذكرنا صحة الوجهين عن قالون كما حقّق ابن الجزري، فدلّ ذلك على صحة الجمع بين الوجهين للثلاثة عن نافع بمجموع طرقهم، والله أعلم.

وقال الداني: «وأمّا الذي في هود فقرأ المسيّبي في روايتيه وإسماعيل في رواية ابن فرح... وقالون في رواية الحلواني بالإظهار، وكذلك أقرأني أبو الفتح في رواية أبي نشيط بالإظهار، وقرأ الباقون بالإدغام»[(٢)].

(١) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٦٤.

(٢) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٦٤.

فالوجهان مشهوران عن نافع، فإذا اعتمدنا بدافع الاستئناس على قول ابن سوار بإدغامها في رواية المسيبي[١]، وكذلك ابن غلبون في التذكرة[٢] صحّ في مذهبنا الإدغام والإظهار معًا للخُلّان عن نافع، والله أعلم.

وأمّا في ﴿يَلْهَث ذَّلِكَ﴾ فقد ورَد في الشاطبية والطيبة الوجهان عن قالون، وأمّا في التعريف فذكر الإظهار للمسيبي والوجهين عن قالون وإسماعيل، فقال: «فقرأ المسيبي وورش وقالون من قراءتي على أبي الفتح وإسماعيل في رواية ابن فرح بالإظهار، وقرأ إسماعيل في رواية أبي الزعراء وقالون من قراءتي على أبي الحسن بن غلبون بالإدغام»[٣]، وذكر المالكي الوجهين عن الرواة الثلاثة جميعًا[٤].

فإذا علمنا أنّ ابن غلبون قطع بالإدغام فيها لجميع رواة نافع[٥]، دلّ ذلك على صحة الوجهين جميعًا من طرقهم، وهو الذي ينبغي الأخذ به.

(١) المستنير في القراءات العشر، أحمد بن سوار، ص١٥٧.
(٢) التذكرة في القراءات الثمان، طاهر بن غلبون، (٢/ ٤٥٨).
(٣) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٦٤.
(٤) الروضة في القراءات الإحدى عشرة، الحسن المالكي، ص٣٦٩.
(٥) التذكرة في القراءات الثمان، طاهر بن غلبون، (١/ ٢٣٦).

وأمّا الذّال في ﴿عُذتُ﴾ فأظهرها الجميع إلّا إسماعيل أدغمها، وهو في غيرها موافق لمذهبهم، والإدغام فيها مذهب أبي جعفر والكسائي وحمزة وأبي عمرو وخلف وهشام كما في النشر، ونقل الداني في جامع البيان قول أبي الفتح: «قال: حدّثنا ابن جابر، قالا: حدّثنا الباهي عن أبي عمر عن إسماعيل عن نافع ﴿عُذتُ﴾ مظهرًا، وكذلك رَوى المسيبي وقالون وورش عنه»[(١)].

ولا أرى الإدغام ها هنا طريقة أهل المدينة، ولعلّه من قراءة أبي جعفر، فالذين أدغموا في ﴿عُذتُ﴾ كلّهم أدغموا في ﴿فَنَبَذْتُهَا﴾ كما في النشر عدا أبي جعفر، أو لعلّه من مرويات نافع الموافقة لاختيارات حمزة والكسائي وخلف، والذي اخترته منهجًا في هذا المختصر ترك العمل بمثل هذه الانفرادات، والله أعلم بالصواب.

أمّا في فواتح السور فإنّ المرويَّ عن قالون من الشاطبية الإظهارُ وجهًا واحدًا في ﴿يسٓ وَٱلْقُرْءَانِ﴾، وزادَت الطيبة وجه الإدغام، أمّا من العشر النافعية فانفرد بالإدغام الحلواني عن قالون، والباقون يظهرون[(٢)].

وكلهم يظهرون النون من ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾: قالون من الشاطبية والطيبة والعشر الصغير وإسحاق وإسماعيل من العشر الصغير، والعمل عندي ما قطع

(١) جامع البيان في القراءات، عثمان الداني، ص٦٦٢.

(٢) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٦٦.

به صاحب التذكرة حين قال: «وأظهرَ ابن كثير وأبو عمرو... ونافع سوى ورش النونَ من ﴿يسٓ﴾ ومن ﴿نٓ﴾ عند الواو التي بعدها»[١]، وقال ابن مجاهد: «نونهما ظاهرة»[٢].

وانفرد ابن سعدان عن المسيبي بإدغام الدال في الذال في ﴿كٓهيعٓصٓ ذِكۡرُ﴾، قال الداني في التعريف: «وبذلك آخذ من طريقه»[٣]، وهي قراءة أبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي وخلف كما في النشر.

والإظهار هو المقطوع به من التذكرة[٤]، والمستنير[٥]، والروضة[٦]؛ وهو الصحيح الذي يجب الأخذ به، والله أعلم.

(١) التذكرة في القراءات الثمان، طاهر بن غلبون، (٢/ ٦٢٩).

(٢) السبعة في القراءات، أحمد بن مجاهد، ص٥٣٨.

(٣) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٦٦.

(٤) طاهر بن غلبون، مرجع سبق ذكره، (٢/ ٥٢٣).

(٥) المستنير في القراءات العشر، أحمد بن سوار، ص٣٢٧.

(٦) الروضة في القراءات الإحدى عشرة، الحسن المالكي، ص٣٧٠.

المبحث العاشر: أحكام النون الساكنة والتنوين:

اتفق الرواة عن قالون في أحكام النون الساكنة والتنوين من الشاطبية والطيبة والعشر الصغير، وكذلك رواية إسحاق وإسماعيل، إلا في مسألتين: الغنة في اللام والراء، والغنة في الخاء والغين.

أمّا الشاطبية فهي على أصلها، وأمّا الطيبة فزادت وجه الإدغام بغنة في اللام والراء، قال الناظم:

وادغـــم بـــلا غنـــة في لام ورا وهـي لغيـر صـحبة أيضًـا تُـرى

قال الشيخ إيهاب: «والغنة عند اللام والراء تجوز لغير صحبة، يعني أنها وردت عن نافع وابن كثير...»[(١)].

وفي التعريف زيادة الغنة في اللام لابن إسحاق «ورَوى ابن المسيّبي عن أبيه إظهار الغنة عند اللام خاصة»[(٢)]، وذكر في المستنير للمسيبي وجهًا آخر وهو الإدغام بغير غنة، وفي الكفاية الكبرى الغنة لقالون وإسماعيل، وفي الروضة لإسماعيل، وقطع في المستنير بتبقيتها لأهل الحجاز جميعًا، وهو مذهب ابن الجزري في النشر: «وذهب كثير من أهل الأداء إلى الإدغام مع إبقاء الغنة،

(١) تقريب الطيبة، إيهاب فكري، ص١٣١.

(٢) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٦٧.

وروووا ذلك عن أكثر أهل القراءة؛ كنافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وعاصم وأبي جعفر ويعقوب وغيرهم»، ثم ضمّن ذلك في طيبة النشر.

فهذه كلّها أدلة على جواز القراءة بالوجهين للخُلّان عن نافع حالة إدغام النون الساكنة والتنوين في اللام والراء.

أمّا النون الساكنة عند الغين والخاء فقد اتفق القرّاء على إظهارها إلا ما رواه أبو جعفر والمسيبي عن نافع في رواية ابنه، ولم يذكر الداني في التعريف استثناء كاستثناء أبي جعفر للمواضع الثلاثة ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾، و﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا﴾، و﴿الْمُنْخَنِقَةُ﴾، قال الداني: «وقرأ المسيبي في رواية ابنه بإخفاء النون الساكنة والتنوين عند الخاء والغين»[(١)].

وذكر صاحب النشر انفرادات للأستاذ ابن مهران وللهذلي في الكامل وفي جامع البيان وفي المبهج من طريق أبي نشيط عن قالون أستأنس بها، قال: «وانفرد ابن مهران عن ابن بويان عن أبي نشيط عن قالون بالإخفاء أيضًا عند الغين والخاء في جميع القرآن، ولم يستثْن شيئًا، وتبعه على ذلك أبو القاسم الهذلي في كامله، وذكره الحافظ أبو عمرو في جامعه عن أبي نشيط من طريق ابن شنبوذ عن أبي حسان عنه، وكذا ذكره في المبهج واستثنى ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا﴾، و ﴿فَسَيُنْغِضُونَ﴾»[(٢)].

(١) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٦٧.

(٢) النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، (٣/ ٣٦).

وكذلك ذكر صاحب المصباح الزاهر: «وقرأ أبو جعفر طريق الحلواني والمسيّبي، وأبو نشيط عن قالون بإخفاء النون والتنوين عند الغين والخاء؛ وذلك لقرب مخرجهما»[(١)].

وهذا عندي مما يعتمد عليه في إثبات الوجهين عنهم جميعًا بمجموع طرقهم، مع تقديم الإظهار، والله أعلم.

(١) المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، المبارك الشهرزوري، ص٣٤.

المبحث الحادي عشر: الفتح والإمالة:

رُويت الإمالة عن رواة نافع جميعًا كما في التعريف، والمعمول به عند أهل التحقيق اختيارهم لسُنّة أهل المدينة وهي الفتح، وهو المعمول به في الشاطبية وطيبة النشر عن قالون إلا في كلمات مخصوصة، وقد أجمع أهل التحقيق أيضًا على أنه لا إمالة في قراءة أبي جعفر رغم أن صاحب غاية الاختصار ذكره مع أصحاب التقليل فتأمّل ذلك.

وقد جمع الداني جميع مرويات نافع في جامع البيان، وروى في التعريف الفتح والإمالة عن قالون وإسحاق وإسماعيل جميعًا، قال البوجليلي: «أهل الإمالة ستة: الأزرق، والعتقي، والقاضي، والواسطي، وابن سعدان، وابن عبدوس»[(١)]، والباقون يفتحون، والإمالة أيضًا مشهورة عن ابن سعدان عن إسحاق وعن أبي الزعراء عن إسماعيل في (جَاء) وأخواتها، قال الشيخ البوجليلي: «وأمّا باب (جَاء وشَاء وضَاق... إلخ) فيميلها ابن سعدان وابن عبدوس»[(٢)].

وإني كما ذكرت في مقدّمة البحث مُقتصر لهم جميعًا على سُنّة أهل المدينة وهي الفتح، ولا آخذ لهم بغير ذلك.

---

(١) التبصرة في قراءة العشرة، محمد البوجليلي، ص١٠٨.

(٢) التبصرة في قراءة العشرة، محمد البوجليلي، ص١٠٩.

وأمّا ﴿هَار﴾ فإنها عندي كلمة مخصوصة، فأتبع في ذلك منهج أبي نشيط، وله الإمالة الكبرى في العشر الصغير كما في الشاطبية والطيبة، والفتح من العشر الصغير والطيبة، ورُوي التقليل عن القاضي عن قالون، والوجهان: التقليل والفتح في ﴿التَّوْرَاة﴾ كذلك عنهم جميعًا، والوجهان عن قالون في الشاطبية والطيبة.

وللجميع الفتح والتقليل في الهاء والياء ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ بمجموع الطرق، كما في التفصيل:

ثـــم بهـــا اليـــا الفـــتح والتقليـــل لكلهـــــم وليغـــــرم الكفيـــــل

وذكر الوجهين لنافع ابن مجاهد في السبعة[١]، وابن غلبون في التذكرة[٢].

والفتح في ياء ﴿يسٓ﴾ هو الذي في الشاطبية لقالون وفي العشر النافعية للخُلّان، وزاد في الطيبة وجه التقليل لقالون، وبالتقليل قطع ابن مجاهد في السبعة[٣] لنافع، وبه قطع ابن غلبون لإسماعيل في التذكرة[٤].

فالوجهان صحيحان عنهم بمجموع الطرق، والله أعلم.

---

(١) السبعة في القراءات، أحمد بن مجاهد، ص٤٠٦.

(٢) التذكرة في القراءات الثمان، طاهر بن غلبون، (٢/ ٥٢٣).

(٣) السبعة في القراءات، أحمد بن مجاهد، ص٥٣٨.

(٤) التذكرة في القراءات الثمان، طاهر بن غلبون، (٢/ ٦٢٩).

وأمّا الهاء في ﴿طه﴾ فذكر في التعريف تقليلها من رواية بن سعدان، وهو وجه اشتهر أيضًا عن إسماعيل، فذكر في التعريف: «وهو قياس قول أبي الزعراء عن أبي عمر عن إسماعيل، غير أني بالفتح قرأت عليه»[(١)].

وهو وإن صرّح بأنه لم يقرأ به، فقد ذكر ابن الجزري في النشر انفرادات الهذلي وأبي معشر الطبري وأبي عليّ العطار عن قالون[(٢)]، وقطع ابن غلبون في التذكرة بالتقليل للمسيبي وإسماعيل[(٣)]، إلّا أنّ هؤلاء أمالوا معها الطاء، ولا نأخذ إلا بتقليل الهاء لهم جميعًا بمجموع طرقهم، فيكون لهم الوجهان فيها، والله تعالى أعلى وأعلم.

(١) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٧١.

(٢) النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، (٣/ ١٣٦).

(٣) التذكرة في القراءات الثمان، طاهر بن غلبون، (٢/ ٥٣١).

المبحث الثاني عشر: ياءات الإضافة وياءات الزوائد:

الثلاثة متّفقون في أحكام ياءات الإضافة كما في الدرر اللوامع، ولبعضهم وجه آخر في بعض الياءات، ففي كلمة ﴿أَوْزِعْنِي﴾ في النمل والأحقاف: «وابن فرح عن إسماعيل... بفتح الياء، وكذلك أقرأني أبو الفتح في رواية أبي عون عن الحلواني عن قالون، وسكّنها فيهما الباقون»[(١)]. وذكر ابن الجزري في النشر مَن فتحها، ثم قال: «وانفرد بذلك الهذلي عن أبي نشيط فخالف سائر الناس»[(٢)]؛ فالوجهان صحيحان عنهم بمجموع الطرق.

ورُوي عن قالون الإسكان في ﴿إِخْوَتِي إِنَّ﴾ بيوسف، وكذلك المسيبي، والفتح عن إسماعيل، قال الداني في التعريف: «وقرأ إسماعيل... ﴿إِخْوَتِيَ إِنَّ رَبِّي﴾ بفتح الياء»[(٣)]، والفتح مروي عن قالون كما في النشر ولكنه انفرادة: «وانفرد أبو عليّ العطار فيما ذكره ابن سوار عن هبة الله بن جعفر من طريقي الأصبهاني عن ورش وعن الحلواني عن قالون بفتحها، فخالف سائر الرواة من الطريقين»[(٤)]؛ فالوجهان صحيحان عنهم بمجموع الطرق.

---

(١) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص١٠٤.

(٢) النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، (٣/ ٣٦٥).

(٣) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٩٤.

(٤) النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، (٣/ ٣٧٠).

وقالون يفتح ﴿أَنِّيَ أُوفِي﴾ بيوسف، «وقرأ إسماعيل والمسيبي... بإسكان الياء»[(١)]؛ فالوجهان صحيحان عنهم بمجمع الطرق، والله أعلم.

وانفرد أبو الزعراء عن إسماعيل بالإسكان في ﴿وَلِيَ دِينِ﴾ كما في التعريف[(٢)]، ولم يشاركه في ذلك ابن فرح ولا قالون أو إسحاق؛ والقراءة بالفتح أصحّ، والله أعلم.

والخلاف عن قالون مشهور في ﴿إِلَىٰ رَبِّيٓ إِنَّ﴾ بسورة فصلت في الشاطبية والطيبة والدرر اللوامع، وفي التعريف التفصيل: «وقرأ المسيبي وقالون من رواية القاضي: ﴿إِلَىٰ رَبِّيٓ إِنَّ لِي عِندَهُۥ﴾ في فصلت بإسكان الياء، وفتحها الباقون»[(٣)]. وقطع صاحب أنوار التعريف بالوجهين لأبي نشيط مع تقديم الفتح[(٤)]؛ فالوجهان صحيحان عنهم بمجموع الطرق: الفتح لإسماعيل، والإسكان للمسيبي، والوجهان لقالون، والله أعلم.

واتفقوا في الياءات الزوائد كذلك على ما جاء في الدرر إلا في مواضع، أمّا ﴿ٱلتَّلَاقِ﴾، و﴿ٱلتَّنَادِ﴾ بغافر، عن قالون فقد شَغلت المحققين، خاصة بعد أن

(١) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص٩٤.
(٢) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص١١١.
(٣) النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، (٣/ ١٠٨).
(٤) أنوار التعريف لذوي التفصيل والتعريف، محمد الجزولي، ص٨٥.

ضعّف ابن الجزري وجه الإثبات، رغم ثبوته في الشاطبية والتيسير، صحيح أنّ التعريف لم يذكر إلا الحذف: «وقرأ إسماعيل في رواية ابن فرح وورش ﴿يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ﴾، و﴿ٱلتَّنَادِ﴾، بإثبات الياء في الوصل، وقرأ الباقون بحذفها في الحالين»[(١)]، إلا أنّ الشيخ الجزولي صرّح بصحة الوجهين، فقال: «وقرأتُ ﴿ٱلتَّنَادِ﴾ و﴿ٱلتَّلَاقِ﴾ بالوجهين، مع تقديم الحذف للمروزي والحلواني براوييه»[(٢)]؛ فالوجهان صحيحان عنهم بمجموع الطرق، وقد استدرك الشيخ المارغني على ابن بري ذِكْره الخلاف فيهما، فقال: «ولو حذف الناظم هذا الخلاف وذكر بدله الخلاف في ﴿ٱلدَّاعِ﴾ و﴿دَعَانِ﴾ من قوله تعالى: ﴿أُجِيبُ دَعْوَةَ ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ لكان أحسن؛ وذلك لأنه اختُلف عن قالون في حذف يائهما وإثباتها وصلًا»[(٣)]، وكلامه هذا يفيدنا في حكم الياء في ﴿ٱلدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾، فإن الداني في التعريف ذكر الإثبات فيها لورش وإسماعيل فقط، وتبعهما أبو عون في ﴿دَعَانِ﴾ فقط؛ والوجهان ثابتان عن قالون من الشاطبية والطيبة، وعلى مذهبنا يصحّ الوجهان عنهم جميعًا بمجموع الطرق، والله أعلم.

(١) التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، ص١٠٨.

(٢) أنوار التعريف لذوي التفصيل والتعريف، محمد الجزولي، ص٨٦.

(٣) النجوم الطوالع على الدرر اللوامع، إبراهيم المارغني، دار الفكر، لبنان، ٢٠٠٤، ص١٤١.

وانفرد إسماعيل بإثبات ﴿ٱلدَّاعِ﴾ الأُولى في القمر، أمّا الثانية فيثبتونها جميعًا، ولعله أثبتها لتأتي على نسق واحد، وكذلك انفرد بإثبات ﴿دُعَآءِ﴾ في سورة إبراهيم، وكلها ثابتة عن ورش، وانفرد كذلك بإثبات ﴿تَسْـَٔلَنِّ﴾ في سورة هود، ووافقه ورش وقالون فيما انفرد به سبط الخياط كما في النشر: «وانفرد في المبهج بإثباتها عن أبي نشيط فخالف سائر الرواة عنه»[(١)]؛ فأختار الوجهين لهم فيها بمجموع الطرق، والله أعلم.

وذكر التعريف والتفصيل انفراد إسماعيل بإثبات الياء في ﴿ٱلْبَادِ﴾ بالحج، غير أنّ الشيخ الجزولي قرأ بالوجهين للثلاثة جميعًا، فقال: «قرأتُ ﴿الْبَادِي﴾ بالوجهين مع تقديم الإثبات لأهل الحرم»[(٢)]؛ وهو الصحيح عنهم.

أمّا الياءات التي انفرد بها إسماعيل، وهي: ﴿وَٱتَّقُونِ يَـٰٓأُوْلِى﴾ في البقرة، و ﴿خَافُونِ﴾ بآل عمران، و﴿ٱخْشَوْنِ وَلَا تَشْتَرُوا﴾ في المائدة، و﴿هَدَىٰنِ﴾ بالأنعام، و﴿كِيدُونِ﴾ في الأعراف، و﴿تُخْزُونِ﴾ في هود، و﴿تُؤْتُونِ مَوْثِقًا﴾ في يوسف، و﴿أَشْرَكْتُمُونِ﴾ في إبراهيم، و﴿ٱتَّبِعُونِ﴾ في الزخرف، فلم آخذ بها، وبالإثبات قرأ أبو جعفر، وإسماعيل لم يوافق فيها أحدًا عن نافع لا خُلّانَه ولا ورشًا، والصحيح عدم الأخذ بها بمجموع الطرق عنهم، والله أعلم،

(١) النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، (٣/ ٤٠٨).

(٢) أنوار التعريف لذوي التفصيل والتعريف، محمد الجزولي، ص٨٦.

فإنّك إنْ قلتَ لي وافقتَ على إثبات الوجهين في (الدَّاعِ، ودُعَاءِ، وتَسْأَلَنِّ، والْبَادِ) وهي انفرادات من إسماعيل وقرأ بإثباتها أبو جعفر أيضًا، أجبتُك بأنّ التي أخذتُ بها قد وافق فيها إسماعيل ورشًا وأبا جعفر، وأمّا التي لم آخذ بها فانفرد بها إسماعيل وحده، وهم متفقون جميعًا على إثبات ﴿إِنْ تَرَنِ﴾، و﴿أَتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ﴾، وقد وافقوا في ذلك قراءة أبي جعفر؛ ولهذا لم آخذ في ﴿تَتَّبِعَنِ﴾ زيادة الفتح في حال الوصل، ولا بقراءة ابن سعدان ﴿أَتُمِدُّونِ﴾ في النمل بنون واحدة مخففة وبياء واحدة في الحالين، والله أعلى وأعلم.

المبحث الثالث عشر: أحكام فرش الحروف:

وسوف آتي بها موجزة مختصرة -إن شاء الله- معتمدًا على ما في التعريف وتفصيل عقد الدرر.

فأمّا هاء (وهُوَ، وهِيَ، فهُوَ، فهِيَ، لَهُوَ، لَهِيَ، ثُمّ هُوَ)، فإسكانها لقالون من الشاطبية والعشر الصغير، ووافقه ابن فرح عن إسماعيل وابن سعدان عن المسيبي في العشر الصغير، والوجهان لقالون في ﴿ثُمَّ هُوَ﴾، و﴿يُمِلَّ هُوَ﴾ من الطيبة الإسكان والضم، ووافقه ابن فرح في ﴿ثُمَّ هُوَ﴾، وابن فرح وأبو عون عن الحلواني في ﴿أَن يُمِلَّ هُوَ﴾.

فيكون لهم فيها جميعًا الوجهان بمجموع الطرق عنهم، والله أعلم.

وانفرد إسماعيل بإسكان زاي ﴿هُزوًا﴾، وفاء ﴿كُفؤًا﴾، ووافقه المسيبي والقاضي عن قالون في ﴿كُفؤًا﴾، وانفرد إسماعيل بإسكان الكاف من ﴿نُكرًا﴾ والباقون بالضمّ، وفي ﴿عُربًا﴾ في الواقعة فقرأها بإسكان الراء، وأهل المدينة متفقون على الضمّ، والإسكان فيها اختيار حمزة وخلف، ولا يخفى عليك ما قصدت؛ والصحيح الضمّ فيها جميعًا اتّباعًا لسُنّة أهل المدينة وطريقتهم، والله أعلم.

ووافق المسيبي قالونَ في كسر باء ﴿الْبِيُوت﴾ كيف جاءت، وضمَّها إسماعيل، والضمّ مذهب ورش، فيكون للجميع الوجهان بمجموع الطرق، والمقدّم الكسر، والله أعلم.

والجميع يقرؤون (نِعِمَّا، تَعَدُّوا، يَهَدِّي، يَخَصِّمُون) بالوجهين في العين والهاء والخاء: الإسكان والاختلاس وهو الإخفاء أيضًا في مصطلح المغاربة، والوجهان في التيسير، واختار الشاطبي الاختلاس ولم يذكر الإسكان؛ وإني ذكرت هذه المسألة لبيان وجه ثالث زاده بعض المحررين في ﴿يَخَصِّمُون﴾ وهو فتح الخاء كورش، ونسبوه إلى النشر لقول ابن الجزري: «وذكَر له أبو عليّ الحسن بن بليمة في تلخيصه وغيره إتمام الحركة كورش، وهي رواية أبي عون الحلواني عنه فيما رواه القاضي أبو العلاء وغيره، ورواية أبي سليمان عن قالون أيضًا»[(١)]، وذكره الشيخ الإبياري في منحة مولي البر، والشيخ الترمسي في غنية الطلبة بشرح الطيبة، ولم يأت مثل ذلك في شرح الطيبة المنسوب لابن الناظم، فإنه ذكر مرتين: «أي: اختلس أبو عمرو وقالون الخاء بخلاف عنهما، وقوله: (وسكّن)، أي: سكّن الخاء قالون بخلاف عنه»[(٢)]، ولم يذكر معنى تكرار الخلاف إذ كان يكفي ذكر الخلاف ليُعلم ضده، وقال الشيخ النويري موضّحًا ذلك: «فالاختلاس لأبي عمرو وقالون من قوله: (واختلسَا) إلى آخره، والإتمام لأبي عمرو من حكايته الخلف عنه في الاختلاس وسكوته عن الضد، ولما تنوع عن قالون ضد الاختلاس ذكر له أحد الضدّين وهو الإسكان، ثم حكى فيه خُلْفًا

(١) النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، (٤/ ٢٩١).
(٢) شرح طيبة النشر، أحمد بن الجزري، (٢/ ١٠٤٣).

فدخل بالوجه الثاني وهو الإتمام مع المسكوت عنهم كأبي عمرو، فتأمل هذا فإنه مقام قلق، وقد اتضح غاية الاتضاح بعون الله تعالى»[(١)].

وهذا الموضع مُشكِل كما ذكر النويري، وهو تلميذ ابن الجزري، ولا حرج في الأخذ بالوجه الثالث، فيكون لهم في ﴿يَخَصِّمُونَ﴾ الاختلاس والإسكان والفتح بمجموع الطرق، والله أعلم.

واتفق إسحاق وإسماعيل على إسكان النون من ﴿شَنْـَٔانَ﴾ وقالون بفتحها، ونقل الهذلي عنهما السكون في الكامل وابن فارس في جامعه والقلانسي في الكفاية الكبرى والشهرزوري في المصباح والهمذاني في غاية الاختصار ونقل ابن مهران السكون في الغاية والقلانسي في الإرشاد لإسماعيل، ثم إنهما اتفقا عليه عن نافع، فالأخذ بالوجهين صحيح بمجموع الطرق، والله أعلم.

وأمّا في أَلِف ﴿أَنَا۠ إِلَّا﴾ فالمشهور الحذف عن نافع وصلًا، والوجهان لأبي نشيط من الشاطبية والطيبة والعشر الصغير، والإثبات من العشر الصغير لأبي عون عن الحلواني ولهذا أخذ ابن الجزري بالوجهين للحلواني من النشر معتمدًا على مذهب أبي عون، فقال: «ونأخذ بالحذف من طريق الحلواني إذا لم نأخذ

(١) شرح طيبة النشر، محمد النويري، تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة ١، ٢٠٠٣، (٢/ ٥٢٤).

لأبي عون، فإن أخذنا لأبي عون أخذنا بالحذف والإثبات»[(١)]؛ وأختار للخُلّان الوجهين معًا مع تقديم الحذف، والله أعلم.

وأمّا في ﴿حَيِيَ﴾ في الأنفال فانفرد القاضي عن قالون وعن الجماعة كلِّهم بتشديد الياء مفتوحة كما في التعريف بخلافٍ عنه، والباقون بياءَيْن الأُولى مكسورة والثانية مفتوحة، ولا يصحّ هذا الوجه بمجموع الطرق عنهم؛ واتّباع ما عليه الجماعة هو الصحيح، والله أعلم.

وقد ذكر ابن مجاهد في السبعة: «وقرأ عاصم في رواية أبي بكر ونافع ﴿مَنْ حَيِيَ﴾ بياءَيْن الأُولى مكسورة والثانية مفتوحة»[(٢)]، وبذلك قطع الهذلي لنافع فقال: «﴿حَيِيَ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ بياءَين محققتين مدني»[(٣)]، وقال صاحب الكفاية الكبرى: «قرأ أهل المدينة... ﴿مَنْ حَيَّ﴾ بياءَين خفيفتين على الإظهار»[(٤)]، ولم يذكر صاحب المبهج خلافًا للقاضي عن قالون في هذه الكلمة.

(١) النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، (٣/ ٥٢٢).

(٢) السبعة في القراءات، أحمد بن مجاهد، ص٣٠٦.

(٣) الكامل في القراءات الخمسين، يوسف الهذلي، تحقيق: عمر حمدان، منشورات جامعة طيبة المدينة المنورة، السعودية، الطبعة ١، ٢٠١٥، (٥/ ٣٤٩).

(٤) الكفاية الكبرى في القراءات، محمد القلانسي، ص٢٥٧.

وأسكنَ الراء في ﴿قُرْبَةٌ﴾ بالتوبة قالون وإسحاق، وإسماعيل يضمُّها كورش، وانفرد بذلك ورش وحده عن نافع وعن سائر القراء العشرة ورواتهم؛ فلا يصحّ إذن إلّا الإسكان للثلاثة بمجموع طرقهم، والله أعلم.

وانفرد إسماعيل كذلك بكسر الميم في ﴿يَوْمَئِذٍ﴾ حيث وقعت، وهو خلاف المشهور عن نافع، ومتابعة الجماعة في ذلك أَوْلى، والله أعلم، وقد ذكر ابن مجاهد هذا الخلاف، فقال: «واختُلف عن نافع؛ فرَوَى ابن جماز وأبو بكر ابن أبي أويس والمسيّبي وقالون وورش ويعقوب بن جعفر، كلُّ هؤلاء عن نافع بالإضافة في الأحرف الثلاثة وفتح الميم، وقال إسماعيل بن جعفر عنه: بالإضافة في الثلاثة وكسر الميم»[(١)].

وتأمل عبارته «كلُّ هؤلاء عن نافع» فإنه لم يكتبها إلا ليبيّن اتفاق الرواة عن نافع في هذا الباب وانفراد إسماعيل بالكسر، وليس منهج الداني في التعريف كمنهجه في التيسير فتأمّل، فإنه في التعريف أثبت أوجهًا صحيحة رُويت عن نافع غير أنها ليست المشهورة عنه ولا هي اختياره ولا هي سُنّة أهل المدينة؛ وأظنّه فعل ذلك ليحافظ عليها وليترك لمن بعده رسائل عن مفهوم الرواية والاختيار، والله أعلم.

(١) السبعة في القراءات، أحمد بن مجاهد، ص٣٣٦.

وانفرد المسيبي وحده بإثبات ألف ﴿لَّٰكِنَّا﴾ في الوصل والباقون يحذفون، فهو خلاف المشهور عن نافع؛ ومتابعة الجماعة في ذلك أَوْلى، والله أعلم.

ولقالون في همزة ﴿لِأَهَبَ﴾ بسورة مريم الوجهان: التحقيق والإبدال ياءً وذلك من الشاطبية والطيبة، واكتفى ابنُ بري في الدرر اللوامع بالتحقيق تبعًا للتيسير، وذكر الداني في التعريف الإبدال للحلواني، والوجهان صحيحان عن قالون، والباقون بالتحقيق، فنأخذ لهم بالوجهين: التحقيق لاجتماعهم عليه، والإبدال ياءً من رواية قالون عن نافع؛ والمقدَّم التحقيق، والله أعلم.

واتفقوا جميعًا على إسكان اللام في ﴿ثُمَّ لْيَقْطَعْ﴾، و﴿ثُمَّ لْيَقْضُواْ﴾ بالحج، و﴿وَلْيَتَمَتَّعُوا﴾ بالعنكبوت، إلا انفرادة إسماعيل بكسر اللام في موضع العنكبوت؛ والصحيح متابعة الجماعة في المواضع كلها، والله أعلم.

وخالف إسماعيل الجماعة في ﴿ٱصْطَفَىٰ﴾ فقرأها بهمزة وصل؛ والصحيحُ الذي عليه الجماعة، والله أعلم.

ويصحّ التكبير العام والخاصّ عنهم اتّباعًا لما قرّره خاتمة المحققين شمس الدين محمد بن الجزري لجميع القرّاء، وإن لم يكن لقالون تكبير من الشاطبية فقد ورد متابعة الخُلّان لابن كثير في الختم تبرّكًا كما في تبصرة البوجليلي، والله أعلى وأعلم، والحمد لله رب العالمين.

خاتمة:

أحمدُ اللهَ على توفيقه سائلًا إياه الصواب، فإنّ الجمع بين رواية قالون وإسحاق وإسماعيل عمل ليس باليسير أبدًا، وإني أسأل الله أن يرزقه القبول، وأن يغفر لي ولِمَن قرأه ودرسه وزاد عليه.

ومَن قرأ بحثي هذا رأى أنّ المسيبي وإسماعيل خرجَا كثيرًا عن قراءة أهل المدينة، وهي اختيارات صحيحة نصًّا وأداءً، ولا يخفى تأثير رواية الكسائي عن إسماعيل وخلف عن المسيبي واختيارات الدوري وابن سعدان، لا أقول أنهم اختاروها من عند أنفسهم، بل هي من قراءة إسحاق وإسماعيل على نافع من مروياته العامة ووافقَت اختيارات أهل الكوفة، فهي وإن لم تكن من اختيار نافع لأهل المدينة إلا أنها مروية عنه؛ ولهذا السبب أثبتها الداني في التعريف وأصرّ على ذلك؛ كقوله في إدغام ﴿كَهيعٓصٓ ذِكۡرُ﴾ لابن سعدان: «وبذلك آخذ من طريقه»، رغم مخالفته المشهور، وقد أراد بإثباته إياها أن يوصل رسالة لمفهوم الرواية ومعنى الاختيار، وهو المعنى الذي ينبغي أن يُدركه المحررون، والمعنى الآخر هو أن الذي اتفقَت عليه الأمّة إنما كان بعد دراسة وتمحيص وتحقيق، وجهد عظيم بذله الأئمة للخروج بالأوجه المشهورة عن القرّاء طبقًا لاختياراتهم التي اختاروها دون سائر مروياتهم.

نتائج البحث:

- مِن أسبابِ إثبات ما في التعريف من انفرادات وفاءُ الداني لشيوخه، ومنهم أبو الفتح فارس بن أحمد.

- أكثر الانفرادات التي خرجت عن عمل أهل المدينة هي لابن سعدان والحلواني.

- أكثر انفرادات الحلواني عن قالون كانت من قراءة الداني على أبي الفتح.

- أكثر انفرادات إسحاق المسيبي مطابقة لعمل أهل الكوفة، ويتّبع إسماعيل اختيارات أبي جعفر كثيرًا.

- لم يخالف القاضي رواة قالون إلا في مواضع يسيرة (حَيِيَ، هَار، كُفؤًا).

- اجتماع إسحاق وإسماعيل يقوّي حجة الوجه المُختلَف فيه إذا خالفَا قالون، وإن رأيت أنه مخالف لسُنّة أهل المدينة، فإذا انفرد أحدهما واتفق الآخر مع قالون اخترت الذي عليه الجماعة، وقد يُعضد انفرادٌ بصحته عن ورش أحيانًا، والله أعلم.

- اعتمادي على المصادر حُجّة لي، فإن احتجّ غيري بأنّ المصادر تُثبت وجوهًا منعتها فليرجع إلى ما أصّلته من قواعد في مقدمة بحثي.

- هذا الجمع بين الروايات لا يعني ترك العمل بما جاء في العشر الصغير، بل يجب بقاء العمل به فإنه سُنّة كَتَبَ الله -عز وجل- لها الاستمرار بفضله

وكرمه، وكذلك فعل ابن الجزري رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقد ضمَّن في الدرة المضيئة أوجهًا لأبي جعفر **حكم عليها بالانفراد** في النشر ولم يضمِّنْها في طيبة النشر.

وأسأل الله أن يتقبّل هذا العمل وينفع به، والحمد لله أولًا وآخرًا، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

المصادر:

- أنوار التعريف لذوي التفصيل والتعريف، محمد الجزولي، تحقيق: عبد الحفيظ قطاش، دار الكتب العلمية، لبنان، ٢٠٠٤.
- الإرشادات الجلية في القراءات السبع من طريق الشاطبية، محمد محيسن، دار محيسن، مصر، الطبعة ١، ٢٠٠٥.
- التذكرة في القراءات، طاهر بن غلبون، تحقيق: عبد الفتاح بحيري، الزهراء للإعلام العربي، مصر، ١٩٩٠.
- التعريف في اختلاف الرواة عن نافع، عثمان الداني، تحقيق: محمد السحابي، مطبعة الفضيلة، المغرب، ١٩٩٥.
- تقريب النشر في الطرق العشر، محمد الأزروالي، تحقيق: أيوب بن عائشة والحسن المهتدي، منشورات وزارة الأوقاف، المغرب، الطبعة ١، ٢٠٢١.
- تكميل المنافع في قراءة الطرق العشرة المروية عن نافع، محمد الرحامني، تحقيق: أيوب أعروشي وأيوب بن عائشة، مطبعة الفضيلة، المغرب، الطبعة ١، ٢٠١٧.
- التبصرة في قراءة العشرة، محمد البوجليلي، تحقيق: حسين وعليلي، دار ابن حزم، لبنان، الطبعة ١، ٢٠١٣.
- تقريب الشاطبية، إيهاب فكري، المكتبة الإسلامية، مصر، الطبعة الثانية.
- تقريب الطيبة، إيهاب فكري، المكتبة الإسلامية، مصر، الطبعة ١، ٢٠٠٦.

- تقييد بعض القراءات العشرية النافعية، عبد الرحمن بن القاضي، تحقيق: أيوب أعروشي، مجلة معهد محمد السادس للقراءات والدراسات القرآنية، العدد ٢، ديسمبر ٢٠٢٢.
- جامع البيان في القراءات السبع، عثمان الداني، تحقيق: عبد المهيمن الطحان ومَن معه، جامعة الشارقة، الإمارات، الطبعة ١، ٢٠٠٧.
- الجوهر المكنون في رواية قالون، عليّ محمد الضباع، المكتبة الأزهرية للتراث، مصر، ٢٠٠٦.
- الروضة في القراءات الإحدى عشرة، الحسن المالكي، تحقيق: نبيل آل إسماعيل، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٩٩٤.
- السبعة في القراءات، أحمد بن مجاهد، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، ١٩٧٢.
- شرح طيبة النشر في القراءات العشر، أحمد بن الجزري، تحقيق: عادل رفاعي، مجمع الملك فهد، السعودية، ٢٠١٤.
- شرح طيبة النشر، محمد النويري، تحقيق: مجدي باسلوم، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة ١، ٢٠٠٣.
- الغاية في القراءات العشر، أحمد بن مهران، تحقيق: محمد الجنباز، دار الشواف، السعودية، الطبعة ٢، ١٩٩٠.

- غاية النهاية في طبقات القراء، محمد بن الجزري، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة ١، ٢٠٠٦.
- القراءات العشر من الشاطبية والدرة، محمود خليل الحصري، مكتبة السُّنّة، مصر، الطبعة ١، ٢٠٠٣.
- المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن مهران، تحقيق: سبيع حاكمي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، سورية، ١٩٨١.
- الكامل في القراءات الخمسين، يوسف الهذلي، تحقيق: عمر حمدان، منشورات جامعة طيبة المدينة المنورة، السعودية، الطبعة ١، ٢٠١٥، المجلد ٥.
- الكفاية الكبرى في القراءات العشر، محمد القلانسي، تحقيق: عثمان غزال، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة ١، ٢٠٠٧.
- المستنير في القراءات العشر، أحمد بن سوار، تحقيق: جمال الدين شرف، دار الصحابة للتراث، مصر، ٢٠٠٢.
- المصباح الزاهر في القراءات العشر البواهر، المبارك الشهرزوري، تحقيق: إبراهيم الدوسري، دار الحضارة، السعودية، ٢٠١٤، المجلد ٢.
- المزهر في شرح الشاطبية والدرة، محمد خالد منصور ومن معه، دار عمار، الأردن، الطبعة ٢، ٢٠٠٦.
- المغني في رواية قالون، رضا العلواني، دار الصحابة للتراث بطنطا، مصر، الطبعة ١، ٢٠٠٥.

- مشكلات السبع، عبد الرحمن بن القاضي، تحقيق: فهد المغذّوي، مجلة معهد الإمام الشاطبي للدراسات القرآنية، المملكة العربية السعودية، العدد ١٢، نوفمبر ٢٠١١.
- النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، تحقيق: خالد أبو الجود، دار المحسن، الجزائر، الطبعة ١، ٢٠١٦.
- النجوم الطوالع على الدرر اللوامع، إبراهيم المارغني، دار الفكر، لبنان، ٢٠٠٤.
- الوقف والابتداء في كتاب الله -عز وجل-، محمد بن سعدان، تحقيق: محمد خليل الزروق، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، الإمارات العربية المتحدة، الطبعة ١، ٢٠٠٢.